E/2012/41
E/ESCWA/27/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة السابعة والعشـــرين

٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠١٢

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٢

E/2012/41
E/ESCWA/27/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة السابعة والعشـــرين

٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠١٢

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقـــة من وثائـــق الأمم المتحدة.

E/2012/41

E/ESCWA/27/9/Report

ISSN: 1011-7024

12-0126

منشورات الأمم المتحدة

موجـــز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها السابعة والعشرين عملاً بقراريها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

وعقدت اللجنة اجتماعاتها على مرحلتين، الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين نظرت اللجنة في تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليا، ومشروع الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كما نظرت في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة.

أما على المستوى الوزاري، فعُقدت ثلاث حلقات حوار تناولت ثلاثة مواضيع بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنطقة وبلدانها، وهي دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، والتحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية، والحالة الراهنة والآفاق المستقبلية للتمويل الشامل في منطقة الإسكوا. وقد صدرت عن كل حلقة حوار توصيات تناولت مختلف الجوانب التقنية والسياسية والإجرائية للمواضيع المطروحة.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها عدداً من التوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها، أو للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة التوصيات والقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات حول مختلف بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٣	٤
الثاني- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	٤	٥
الثالث- التوصيات	٥	٢٠
الرابع- مواضيع البحث والمناقشة	٦-٩٦	٢٢
ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة	٦-٧	٢٢
باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٨-٤٧	٢٢
جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٤٨-٧٧	٢٩
دال- قضايا الإدارة العليا	٧٨-٨٨	٣٤
هاء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٨٩-٩٣	٣٦
واو- النظر في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة	٩٤	٣٧
زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة	٩٥	٣٧
حاء- ما يستجد من أعمال	٩٦	٣٧
الخامس- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين	٩٧	٣٧
السادس- تنظيم أعمال الدورة	٩٨-١١٦	٣٧
ألف- المكان وموعد الانعقاد	٩٨-١٠٠	٣٧
باء- الافتتاح	١٠١-١٠٨	٣٨
جيم- الحضور	١٠٩	٤٠
دال- انتخاب أعضاء المكتب	١١٠-١١٢	٤٠
هاء- وثائق التفويض	١١٣	٤٠
واو- جدول الأعمال	١١٤-١١٥	٤٠
زاي- الوثائق	١١٦	٤١

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	٤٢
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	٥١

مقدمـــة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها السابعة والعشرين عملاً بأحكام قراريها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة.

٢- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال اللجنة في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة في سبع جلسات عامة، ضمنها أربع جلسات لاجتماعات كبار المسؤولين وثلاث حلقات حوار وزارية وأربع جلسات مغلقة، وذلك في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة المنعقدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، قراراً واحداً لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيه. وفيما يلي نص هذا القرار.

٣٠٢ (د-٢٧) طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ أن الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية تشارك، بصفة مراقب ومن خلال ممثلين عنها، في جميع دورات الإسكوا منذ عام ٢٠٠٥، وكذلك في اجتماعاتها وأنشطتها،

وإذ تلاحظ أيضاً أن هذه المشاركة قد عزّزت أواصر العلاقات والتعاون بين الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية والأمانة التنفيذية للإسكوا والبلدان الأعضاء،

وإذ تحيط علماً بالرسالتين المؤرختين ٧ شباط/فبراير و٢ آذار/مارس ٢٠١٢ اللتين وجّهتهما سفارة الجمهورية التونسية في بيروت إلى الأمانة التنفيذية، وأعربت فيهما عن رغبة الجمهورية التونسية في توثيق عُرى التعاون مع الإسكوا والبلدان الأعضاء، وطلبت فيهما أن تنضم إلى عضوية الإسكوا،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالطلب الوارد من ليبيا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ والطلب الوارد من المملكة المغربية في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢ بالانضمام إلى اللجنة،

وإذ تستند إلى الفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، بشأن إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وفيها يحدّد المجلس عضوية اللجنة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الواقعة في غربي آسيا والتي كانت تشملها آنذاك خدمات مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت، على أن يبت المجلس بناءً على توصية اللجنة، في طلبات العضوية التي تقدّم مستقبلاً،

وإذ تذكّر بأن صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) لا تشير إلى الموقع الجغرافي للبلدان التي يحقّ لها الانضمام إلى عضوية الإسكوا، ولا إلى ما يفيد بأن العضوية في إحدى اللجان الإقليمية تمنع الانضمام إلى عضوية لجنة إقليمية أخرى،

وإذ تشير إلى أن اللجان الإقليمية الأخرى تضمّ بين أعضائها بلداناً لا تقع في المنطقة التي تشملها صلاحياتها،

وإذ تذكّر بأنّ هناك دولاً تتمتع بعضوية أكثر من لجنة إقليمية في الوقت ذاته،

١- **ترحّب** بالطلبات التي تقدمت بها الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية الإسكوا؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تقدّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية بالموافقة على طلبات الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية، وذلك للبت فيها؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية دعوة البلدان العربية الأخرى إلى الانضمام إلى الإسكوا، والتنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربية لتحويل الإسكوا إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

الفصل الثاني
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها

٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة المنعقدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نصها.

٣٠٣ (د-٢٧) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إنّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٥ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٣]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[٤]، وجميعها تدعم مفهوم الشراكة في عملية التنمية وتعزّزه،

---

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تشدد على الدور الذي تؤديه سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وكذلك السياسات النقدية والمالية، والسياسات الضريبية والتجارية الناجحة في تحقيق نمو وتنمية متوازنين ومستدامين، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترى أن سياسات الاقتصاد الكلي غير السليمة تؤثر سلباً على التنمية الإقليمية والوطنية والبشرية، وكذلك على النمو الاقتصادي العادل، وعلى رفاه المجتمع والأفراد، وتقوّض بالتالي جهود التنمية، وتمنع بلدان المنطقة من تحقيق كامل إمكانياتها الإنمائية،

وإذ تدرك أن تأثير القرارات المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي يتخطّى الحدود الوطنية ويطال مبادرات التكامل الإقليمي، وأنه ينبغي اعتماد طرق ابتكارية لتحسين أداء سياسات الاقتصاد الكلي المعمول بها وهيكليتها وإطار صنع القرارات المتصلة بها، وذلك خدمة لمصلحة جميع الشعوب في المنطقة،

وإذ تدرك أيضاً أن التداعيات المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الناتجة من التطورات الأخيرة في المنطقة تستدعي من الحكومات مراجعة بيئتها التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تؤثر على سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ الاقتصاد العالمي يمرّ بفترة عسيرة تستدعي من واضعي سياسات الاقتصاد الكلي الاطّلاع على آخر المستجدات على الصعيد الاقتصادي العالمي، والتحلّي بالتفكير الإبداعي بهدف اعتماد نُهج جديدة في إدارة الاقتصاد الكلي،

وإذ تدرك ضرورة تهيئة بيئة مؤازرة لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، من أجل تصميم أطر فعالة لسياسات الاقتصاد الكلي وتطبيق هذه الأطر،

١- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى تشكيل فريق عمل من الخبراء يعنى بمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة، ويعمل على تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، ويقدم المساعدة في إيجاد حلول لقضايا الاقتصاد الكلي الهامة؛

٢- **تدعو أيضاً** الأمانة التنفيذية إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية المتخصصة في المجال الاقتصادي؛ ونشر المعلومات؛ وتنسيق الاجتماعات الإقليمية بين مختلف الجهات الفاعلة؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣٠٤ (د-٢٧) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣١٢/٦٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١١ الذي صدرت بموجبه الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم،

وإذ تؤكد التزامها بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده،

وإذ تؤكد أيضاً التزامها بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة،

وإذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] وبالأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تشير إلى الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، ولا سيما تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة، وتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكّن السكان من المشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية[(٣)]،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٨٥ (د-٢٥) المؤرّخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن السياسة الاجتماعية المتكاملة، حيث تشجع البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية متكاملة وترسيخها في المؤسسات، وعلى السعي إلى إقامة الانسجام والتوازن بين الأولويات الاقتصادية والنتائج الاجتماعية،

وإذ تحيط علماً بالتوصية الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة، التي عُقدت يومَي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، بتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية والآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة[(٤)]،

وإذ تؤكد على دور الإسكوا في المساهمة في تبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن السياسات والممارسات الجيدة في مجال تعميم دمج القضايا الاجتماعية في السياسات الاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف تحقيق الإنصاف والمساواة والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي،

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) الإسكوا، تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثامنة، E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/6/Report.

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة أن تستمر البلدان الأعضاء في العمل على بناء قدراتها لوضع سياسات اجتماعية ترتكز على الحقوق وتهدف إلى تحقيق الدمج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتأمين الخدمات الاجتماعية اللازمة وتوليد فرص العمل، وذلك بالمشاركة مع أصحاب المصلحة في كل بلد،

١- **تطلب** إلى البلدان الأعضاء:

(أ) أن تنظر في إمكانية توسيع نطاق نظم الضمان الاجتماعي لتشمل جميع الفئات الاجتماعية، وأن تقدم حداً أدنى من الحماية الاجتماعية لجميع الفئات التي لا تشملها نظم الضمان الاجتماعي حتى وقت إدخالها في هذه النظم؛

(ب) أن تشجع تمثيل الشباب والمرأة ومختلف الفئات الاجتماعية ومشاركتها في اللجان الوطنية والبرلمانات وغيرها من الهيئات المنتخَبة المسؤولة عن صياغة السياسات العامة، على المستويين المحلي والوطني؛

(ج) أن تعزز مشاركة المواطنين في الحوار، وتوطد الشراكة الاجتماعية وأن تعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتطبيق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومبادرات التنمية الاجتماعية ورصدها وتقييمها؛

(د) أن تكثّف الجهود من أجل دمج قضايا العدالة الاجتماعية واحتياجات جميع الفئات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المستدامة، ومنها الاستراتيجيات الاقتصادية الهادفة إلى الحد من الفقر وتوليد فرص العمل ومعالجة القضايا البيئية مع الحرص على تحقيق التوازن بين المناطق المحلية المختلفة؛

(هـ) أن تعمل على تأمين الخدمات الاجتماعية في إطار من الشفافية والمساءلة، واعتماد نهج للمشاركة تُوزّع بموجبه المسؤوليات على كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات للتشغيل تتكامل مع السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات الحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا العاملين في القطاع غير النظامي وبطالة الشباب؛

(ب) أن تعمل على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على دمج احتياجات كبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التنمية الوطنية وإشراكهم في وضعها وتنفيذها؛

(ج) أن تعمل على مساعدة البلدان الأعضاء في البحث في سُبل توسيع تغطية الضمان الاجتماعي وكذلك التأمين والحماية الاجتماعية؛

(د) أن تعمل على دعم البلدان الأعضاء في تعزيز المشاركة في الحوار الاجتماعي، وبناء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحسين آليات تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين إمكانية الحصول عليها، مع التركيز على المساءلة والشفافية؛

(هـ) أن تعمل على توطيد التعاون مع البلدان الأعضاء لجمع البيانات عن جميع الفئات الاجتماعية وتعميم الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات في مجال تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز الدمج الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣٠٥ (د-٢٧) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٠/٦٦ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، و٢٠١/٦٦ بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، و١٩٩/٦٦ بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، و١٩٧/٦٦ بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المؤرخة جميعها ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ وقراريها ١٥٤/٦٥ بشأن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣، و١٥١/٦٥ بشأن السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع، المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تذكّر بقراري الإسكوا ٢٨١ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية، و٢٦٩ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن دور الإسكوا في ضوء نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها،

وإذ تلاحظ التحديات العالمية والإقليمية، ومنها الأزمة المالية وأزمة الغذاء وتداعيات تغيّر المناخ والمشاكل في إمدادات الطاقة والمياه، والظروف الإقليمية الراهنة وتداعياتها،

وإذ ترحّب بالبيانات والإعلانات الوزارية التي صدرت عن بلدان المنطقة خلال العقد الماضي بشأن قضايا التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، ولا سيما القرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعن المجلس الوزاري العربي للمياه بشأن اعتماد آلية لمتابعة التقدم في تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتلك الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،

وإذ تنوّه بالجهود التي تبذلها البلدان العربية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتقدم الذي أحرزته في هذا المجال،

وإذ تستند إلى الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والمبني على الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي عقد في القاهرة يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والإسكوا، وخاصة البنود المتعلقة بعدم استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر كذريعة لفرض حواجز تجارية ومعايير بيئية وكشرط مسبق لحصول البلدان على الدعم المالي والمعونة وكوسيلة للحد من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبي أولوياتها الإنمائية؛

وإذ تعرب عن تقديرها لجهود الأمانة التنفيذية للإسكوا في تحليل قضايا التنمية المستدامة ورصدها ومتابعتها، وفي الاضطلاع بدور هام في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠، وإشراك الجهات المعنية والقطاعات المختلفة في تحديد أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء نحو توحيد المواقف تحضيراً لمؤتمر ريو+٢٠؛

١- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى تبني الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ كوثيقة مرجعية في اجتماعات المفاوضات حول الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠؛

٢- **تدعو أيضاً** البلدان الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاجتماعات التحضيرية القادمة والتي ستعقد في نيويورك من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢ باعتبارها مرحلة مهمة في سير المفاوضات، وإلى المشاركة الفعالة في مؤتمر ريو+٢٠؛

٣- **تحث** البلدان الأعضاء على مراجعة السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل الوطنية بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وعلى تفعيل تنفيذ البيانات والإعلانات الوزارية الصادرة بهذا الشأن، ومراجعة الأطر المؤسسية على نحو يضمن دمج الركائز الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

٤- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تعدّ تقريراً حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠ تضمنه مقترحات بشأن المواضيع التي تهم المنطقة، وأن تساند البلدان الأعضاء في بناء قدراتها للتعامل مع هذه النتائج؛

٥- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة في المجالات المتعلقة بتغيّر المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة؛

٦- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣٠٦ (د-٢٧) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والذي تدعو فيه إلى تأسيس منتدى عالمي لحوكمة الإنترنت،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ والفقرات من ٦٩ إلى ٧٢ ن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، والتي تتناول قضايا حوكمة الإنترنت وضرورة توثيق التعاون بين الحكومات في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت[١]،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى حوكمة الإنترنت لفترة خمس سنوات أخرى، من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠١٥،

وإذ تؤكد أهمية المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت وولايته في تعزيز الحوار بين عدد كبير من أصحاب المصلحة بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بحوكمة الإنترنت، وفي تعزيز استدامة الإنترنت وكفاءتها وأمنها واستقرارها وتطوّرها،

وإذ تلاحظ أهمية المنتديات الإقليمية لحوكمة الإنترنت التي أنشئت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، والحاجة إلى إنشاء منتدى لحوكمة الإنترنت في المنطقة العربية،

وإذ تلاحظ أيضاً أهمية المبادرة المشتركة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية المتصلة بالحوار العربي حول حوكمة الإنترنت وتشير إلى الوثيقتين الاستراتيجيتين الصادرتين في إطار هذه المبادرة[٢] واللتين اعتمدهما مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته الخامسة عشرة،

---

(١) الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المرحلة الثانية، تونس، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، WSIS-II/TUNIS/DOC/6(Rev.1)-A.

(٢) الإسكوا وجامعة الدول العربية، اجتماع الخبراء حول خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، بيروت، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، "نداء الفرقاء العرب: نحو تفعيل التعاون العربي الشامل لحوكمة الإنترنت إقليمياً ودولياً"؛ و"خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت: الإطار العام والمبادئ والأهداف".

وإذ تشير إلى إنجازات الإسكوا على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال أسماء النطاقات الدولية وأسماء النطاقات العلوية العربية العامة، وإلى جهودها الفنية والاستراتيجية الهادفة إلى استحواذ جامعة الدول العربية على النطاقيْن (arab.) و".عرب"، وتأسيس منظومة إدارة وتشغيل السجل العالمي الخاص بهما،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمر التشاوري لتأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت الذي عُقد في بيروت، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي شدد على ضرورة إنشاء منتدى عربي لحوكمة الإنترنت، ومهّد الطريق لإطلاق عملية تشارك فيها جهات متعددة لتأسيس وتطوير هذا المنتدى، وتشير كذلك إلى تأييد المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته الحادية والثلاثين لنتائج هذا المؤتمر،

١- **تشجع** حكومات البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في استكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت بالتنسيق مع جامعة الدول العربية؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تقدّم التسهيلات اللازمة لاستكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وذلك بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية أن تدعم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تنفيذ البرامج الفرعية التي تتضمنها خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، وذلك تحت مظلة عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وأن تواصل الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣٠٧ (د-٢٧) دعم الشعب الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١١٨/٦٦ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، و١٤٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، و١٥/٦٦ بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، و١٦/٦٦ بشأن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين، المؤرخين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١١ بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكّر بقراراتها ٢٦٠ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار، و٢٧١ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و٢٨٢ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، و٢٩٢ (د-٢٦) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة، والتي تؤكد جميعها على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، ودعم جهود الشعب الفلسطيني وقيادته نحو إنشاء الدولة المستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي أعدّته الإسكوا حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل(*)،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لدعم الشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته ورفع مستوى الوعي بالحقوق الفلسطينية التي يكفلها عدد كبير من القرارات والمواثيق والاتفاقيات الدولية،

وإذ تحيط علماً برفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى شعبة، وزيادة قدراته وموارده بما يسمح بتعزيز نشاط الإسكوا في دعم الشعب الفلسطيني،

١- **ترحب** بنيل فلسطين العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

٢- **ترجو** من البلدان الأعضاء:

(أ) أن ترفع مستوى دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه كاملة وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ب) أن تدعم مساعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في جميع المحافل والمنظمات والهيئات الدولية؛

(ج) أن تكثف من جهودها ودعمها ومساندتها لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبقائه على أرضه والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وسياساته؛

(*) A/66/78-E/2011/13.

٣- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تستمر في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته بما يتوافق مع الأولويات والاحتياجات التي يحددها الشعب ومؤسساته، وذلك عبر الوسائل التالية:

(أ) رفع مستوى الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتعميم المعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق؛

(ب) رصد وتوثيق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقديم تقارير دورية حولها يتم عرضها على الدورات الوزارية؛

(ج) توثيق التعاون بين الإسكوا والهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني ودعمه، في بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيزها؛

(د) دعم جهود فلسطين الرامية إلى نيل العضوية الكاملة في جميع المحافل والمنظمات والهيئات الدولية؛

(ه) بلورة وتنفيذ المبادرات والمشاريع الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني والحد من انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية؛

(و) حشد الموارد وبناء الشراكات الإقليمية والدولية لتنفيذ مشاريع وبرامج ومبادرات لدعم الشعب الفلسطيني في سعيه إلى الحصول على حقوقه كاملة؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣٠٨ (د-٢٧) البُعد الإقليمي للتنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تقرّ بأهمية البُعد الإقليمي للتنمية في مواجهة التحديات والقضايا المتزايدة العابرة للحدود وإيجاد حلول فعّالة ومنسّقة، وبالأهمية المتزايدة للتدابير التي تتّخذ على الصعيد الإقليمي للوقاية من الصدمات والأزمات العالمية،

وإذ تؤكد أن التدابير التي تتخذ على الصعيد الإقليمي هي ركن أساسي في النظام العالمي، إذ هي الرابط بين التدابير التي تتخذ على المستوى العالمي والتدابير التي تتخذ على المستوى الوطني،

لا سيما في سياق المناقشات الجارية بشأن اعتماد نهج متكامل للتنمية المستدامة وفي سياق الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تشدّد على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بوصفها ركناً أساسياً من الإطار المؤسسي في مناطق حضورها، وذلك في وضع القواعد والمعايير ونشرها، وتنفيذ المهام التحليلية، ونقل وجهات نظر هذه المناطق بشأن القضايا العالمية وتنسيق مواقف البلدان على صعيد كل منطقة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفيه تشجع الجمعية العامة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على توثيق التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمصارف الإقليمية، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع ولاية كل منها، وتطلب من اللجان الإقليمية الاستمرار في تطوير قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القُطري بناء على طلب البلدان الأعضاء، ولدعم التدابير الرامية إلى توثيق التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٨، وفيه يؤكد المجلس على أن الدور القيادي للجان الإقليمية يتطلب منها عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات في كل منطقة من أجل تحسين التنسيق بين برامج عمل منظمات الأمم المتحدة في تلك المنطقة،

وإذ تشير كذلك إلى الدراسة المستقلة حول البُعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة(*) التي أشرفت على إعدادها اللجان الإقليمية،

١- **ترحب** بالتوصيات التي خلصت إليها الدراسة المستقلة حول البُعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة، وتدعو هيئات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى دعم تنفيذها؛

٢- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى العمل بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع آلية التنسيق الإقليمي، حيثما كان ذلك مناسباً، لضمان تنفيذ هذه التوصيات، بحيث يكون عمل منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منتظماً ومنسقاً، ويسهم في تحقيق أهداف استراتيجية، ويندرج ضمن نهج شامل يشكل دعامة لجهود التكامل الإقليمي؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

(*) انظر الملخص التنفيذي للدراسة الذي أعدته الإسكوا، في الوثيقة E/ESCWA/27/CRP.3، المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

٣٠٩ (د-٢٧) اعتماد التعديلات التي أُدخلت على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علماً بالتقدم المحرز في عام ٢٠١٢ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالتعديلات التي أُدخلت على برنامج العمل،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة،

وإذ تشير إلى أن التعديلات المقترح إدخالها على برنامج العمل ضرورية بحيث يكتسب المرونة الكافية في مواكبة التغيّرات الجارية والتطوّرات الطارئة،

١- **تقرّ** التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣[*]؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في منطقة الإسكوا؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي إطلاع البلدان الأعضاء على أية تعديلات إضافية تُدخَل على برنامج العمل، وذلك في التقرير الذي يوزّع على البلدان الأعضاء حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣١٠ (د-٢٧) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥[*]،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشروع الإطار الاستراتيجي قد عُدّل على ضوء مناقشات تناولت كلاً من البرامج الفرعية خلال دورات اللجان الحكومية الدولية المتخصصة، وأيضاً خلال الاجتماع السادس للجنة الفنية،

(*) الوثيقة E/ESCWA/27/6(Part II).

(*) E/ESCWA/27/7.

وإذ تلاحظ أنّ مشروع الإطار الاستراتيجي يعبّر عن أولويات البلدان الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١- **تقرّ** مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرّتها البلدان الأعضاء؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وكذلك عن التعديلات التي تُدخَل عليه.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣١١ (د-٢٧) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية في تصميم وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة كل في مجال اختصاصها وتحقيق الفوائد المثلى للبلدان الأعضاء،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين الإسكوا من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة، وهي تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة[١]، وتقرير لجنة الطاقة عن دورتها الثامنة[٢]، وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثامنة[٣]، وتقرير لجنة المرأة عن دورتها الخامسة[٤]، وتقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الخامس[٥]، وتقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة[٦]، وتقرير لجنة النقل عن دورتها

(١) E/ESCWA/SD/2010/IG.1/10/Rev.1.

(٢) E/ESCWA/SDPD/2010/IG.1/6.

(٣) E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/6/Report.

(٤) E/ESCWA/ECW/2011/IG.1/7/Report.

(٥) E/ESCWA/2011/C.5/8/Report.

(٦) E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/8/Report.

الثانية عشرة[٧]، وتقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السابعة[٨]، وتقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس[٩]، وتقرير لجنة النقل عن دورتها الثالثة عشرة[١٠]،

١- **تقرّ** التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية، بالصورة التي عرضت فيها أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة؛

٢- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى التعاون مع الإسكوا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

٣١٢ (د-٢٧) تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك ضرورة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والذي سلّمت فيه بالحاجة إلى ربط التقييم على النحو الأمثل بالأداء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية، وشجعت جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أنشطته التقييمية، والتركيز على النتائج الإنمائية بوسائل منها الاستخدام المنهجي لنهجي الرصد والتقييم على نطاق المنظومة، وتشجيع اعتماد نُهج تعاونية للتقييم وتنفيذ عمليات تقييم مشتركة، وشجّعت أيضاً فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على أن يحرز، تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المزيد من التقدم في مجال التعاون على نطاق المنظومة بشأن التقييم، لا سيما مواءمة منهجيات التقييم وقواعده ومعاييره ودوراته وتبسيطها،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٨ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

---

(٧) E/ESCWA/EDGD/2011/IG.1/7/Report.

(٨) E/ESCWA/EDGD/2011/IG.2/7/Report.

(٩) E/ESCWA/2011/C.6/7/Report.

(١٠) E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/8/Report.

وإذ تشير أيضاً إلى تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين التي عُقدت في بيروت في الفترة ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠[١]،

وإذ تشير كذلك إلى التقرير حول الدروس المكتسبة من تقييم دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية المقدّم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين[٢]،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بالتقرير عن تقييم عمل اللجنة المعروض عليها في دورتها السابعة والعشرين[٣]،

وإذ تقرّ بأن سياسة التقييم التي تعتمدها الإسكوا تتماشى مع معايير وقواعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم،

وإذ تقرّ أيضاً بأن سياسة التقييم هذه تتماشى أيضاً مع نشرة الأمين العام حول الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم[٤]،

وإذ تنوّه بالجهود التي يبذلها الأمين التنفيذي لتحسين كفاءة الأمانة التنفيذية للجنة وفعاليتها، عن طريق تقييم البرامج الفرعية، وتنفيذ أنشطة التعاون الفني، والتدقيق في مختلف جوانب عمل اللجنة،

١- **تؤيد** التوصيات الواردة في التقرير حول تقييم عمل اللجنة[٥] وتطلب تنفيذها؛

٢- **تدعو** الأمين التنفيذي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الأمانة التنفيذية، باتخاذ عدد من التدابير، منها تقييم عمل الأمانة التنفيذية ومراجعة هيكلها الداخلي باستمرار، لتحقيق أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

---

(١) E/2010/41 – E/ESCWA/26/9/Report.

(٢) E/ESCWA/26/6(Part I)/A.

(٣) E/ESCWA/27/6(Part I).

(٤) ST/SGB/2000/8.

(٥) E/ESCWA/27/6(Part I).

٣١٣ (د-٢٧) تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تضع في اعتبارها قرارها ٢٩٠ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن تواتر دورات الهيئات الفرعية التابعة للإسكوا، الذي ينصّ على عقد دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا مرة كل سنتين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ الذي ينصّ على إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا، على أن تعقد دوراتها كل سنة،

وإذ تدرك أهمية دور التجارة الخارجية وتمويل التنمية في تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي،

تقرر أن تعقد اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا دوراتها مرة كل سنة، وليس مرة كل سنتين، اعتباراً من عام ٢٠١٣.

الجلسة العامة السابعة
١٠ أيار/مايو ٢٠١٢

الفصل الثالث
التوصيات

٥- تناول ممثلو البلدان الأعضاء في مناقشاتهم في اجتماعات كبار المسؤولين في الدورة السابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأبرزها تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليا، ومشروع الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كما نظروا في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية اللجنة. وقد أعرب كبار المسؤولين عن شكرهم للمملكة الأردنية الهاشمية التي تولّت رئاسة الدورة السادسة والعشرين للجنة وتمنّوا التوفيق لدولة الإمارات العربية المتحدة في رئاسة الدورة الحالية. وتوصّلوا إلى مجموعة من التوصيات فيما يلي نصها:

(١) التأكيد على أهمّية التزام الإسكوا بنهج الإدارة المبنية على النتائج وتحقيق الأهداف، لتقييم فعالية كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة استناداً إلى مؤشرات ومعايير محدّدة ودقيقة لكل برنامج تركز

على نوعية الخدمات بدلاً من عددها، وباستخدام أسلوب للتحقق يبيّن آثار الأنشطة ونتائجها، ومواضع القصور، وإمكانات التحسين في البرامج المقبلة والمستهدفة؛

(٢) التأكيد على أهمية التنسيق مع الجهات الرسمية في جمع البيانات الإحصائية لتوحيد التعاريف بين مختلف المصادر منعاً للتضارب، ولتكوين سلسلة بيانات دقيقة وآنية، وذات نوعية جيدة وقابلة للمقارنة، تستند إلى الوقائع من المصادر الرسمية، وتكون أداة موثوقة لقياس التقدّم في الأداء؛

(٣) التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين البلدان الأعضاء والأمانة التنفيذية في متابعة تنفيذ القرارات، إذ تتضمن جميع القرارات التزامات على مستوى الأمانة التنفيذية والتزامات على مستوى البلدان الأعضاء، يجب متابعتها من الطرفين المعنيين بالتنفيذ؛

(٤) رفع توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول انضمام الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية إلى عضوية اللجنة؛

(٥) وضع التقارير عن أداء برنامج عمل اللجنة بصيغة موجزة تتضمن مؤشرات وافية عن الإنجازات تسمح للبلدان الأعضاء بتكوين فكرة واضحة عن المشاريع المنفذة ونتائجها وآثارها على البلدان؛

(٦) تعزيز وتنسيق العمل مع نقاط الاتصال في كل بلد وتزويدها بمعلومات منتظمة عن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في بلدانها؛

(٧) تعزيز التعاون بين الإسكوا والمنظمات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ البرامج المتخصصة، بحيث يمكن تبادل الخبرات مع كل منظمة أو مؤسسة في مجال اختصاصها على أن تكون نقاط الاتصال على علم بذلك؛

(٨) دعم التوصيات التي تتناول القضايا العامة المشتركة، بتوصيات تستمدّ من واقع كل بلد وظروفه وخصوصياته وأولوياته في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون تلك التوصيات أدوات عملية يسترشد بها في وضع السياسات العامة والقطاعية القابلة للتنفيذ؛

(٩) تقديم مبررات وافية للتعديلات التي تقترح على برامج العمل بعد إقرارها، كالتغيّرات الطارئة والاحتياجات المستجدّة في المنطقة وبلدانها، وتحديد المعايير التي تجري على أساسها إعادة صياغة نشاط أو مشروع معيّن أو تغييره أو إضافته؛

(١٠) التأكيد على دور الإسكوا الإنمائي في المنطقة، مع الاعتراف بتأثر طبيعة هذا الدور وتوجّهاته بالظروف السياسية التي تطرأ وتؤثر على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات؛

(١١) تقديم الملاحظات التي أبداها المندوبون على مشروع الإطار الاستراتيجي ٢٠١٤-٢٠١٥ بصيغة خطية لتنظر فيها الأمانة التنفيذية وتتخذ القرار المناسب بشأنها، ومن أهم الملاحظات تضمين الإطار الاستراتيجي لكل برنامج فرعي جزءاً يحدّد مصادر المعلومات وآليات التحقق من استيفاء المؤشرات المحدّدة للإنجاز.

الفصل الرابع
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦- تنص المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنه يجوز للجنة أن تدعو أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وليست عضواً في اللجنة، إلى الاشتراك في مداولاتها بشأن أي مسألة تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة لتلك الدولة. ولا يكون للدولة التي دُعيت على هذا النحو حق التصويت، غير أنه يجوز لها تقديم مقترحات تُطرح للتصويت بناءً على طلب أي عضو من أعضاء اللجنة.

٧- وعملاً بهذه المادة أطلعت الأمانة التنفيذية اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، على الطلبات التي تلقتها بهذا الصدد للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها. وقد وردت طلبات للمشاركة، بصفة مراقب، في أعمال الدورة السابعة والعشرين من دول أعضاء في الأمم المتحدة وليست أعضاء في الإسكوا هي أستراليا وأوكرانيا والبرازيل وتونس والجزائر وجزر القمر ورومانيا والمغرب واليابان. وقد وافقت اللجنة على مشاركتها في الدورة الحالية. ويشارك المغرب في دورات اللجنة بصفة مراقب دائم. كما وردت طلبات من عدد من المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة.

باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨- عقدت اللجنة ثلاث حلقات حوار، تناولت ثلاثة مواضيع تمحورت حولها المناقشات والاقتراحات. كان موضوع الحلقة الأولى دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وموضوع الحلقة الثانية التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية، وموضوع الحلقة الثالثة التمويل الشامل في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية.

١- دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة

٩- بعد موافقة اللجنة الفنية في اجتماعها السادس الذي عقد في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على المقترحات التي تقدمت بها الأمانة التنفيذية بشأن موضوع الدورة السابعة والعشرين للجنة، اتُخذ دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة موضوعاً رئيسياً لهذه الدورة.

١٠- استهل مدير حلقة الحوار معالي السيد يوسف أبو صفية رئيس سلطة جودة البيئة في فلسطين الاجتماع بمداخلة حدد فيها مقوّمات التنمية المستدامة وأبرزها التعليم والرعاية الصحية ومشاركة مختلف

فئات المجتمع في اتخاذ القرار، وتوفير فرص العمل اللائق لجميع الفئات، ولا سيما المرأة، والعدالة الاجتماعية التي تعني العدالة في توزيع الموارد، وإنصاف جميع الفئات الاجتماعية، والمحافظة على البيئة.

١١- ثم قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/27/4(Part I). وركّز على المجالات الرئيسية التي يمكن تعزيز المشاركة فيها وعلى التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق رفاه الأجيال المقبلة. فمن الضروري التوصل إلى مقياس للتنمية لا يغفل أي بعد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٢- وعرضت معالي السيدة حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان في اليمن لواقع العدالة الاجتماعية في اليمن، حيث كان الاختلال في الموازين الاجتماعية، ولا سيما عدم المساواة بين الأرياف والمدن، وبين الرجل والمرأة العامل الرئيسي للتحرك الشبابي فالشعبي. ومشاكل الحرمان من التعليم، وارتفاع معدّل وفيات الأمهات، وتدني مستوى التعليم لدى الفتيات، وإقصاء المرأة من الأنشطة الاقتصادية، وكثرة القوى العاملة في القطاعات غير النظامية دون أن تدخل مساهمتها في حسابات الدخل الوطني، كلّها مشاكل تتطلب معالجة. ومن وسائل المعالجة الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تسهم في زيادة فرص العمل، وإشراك القطاع الخاص في إعادة بناء الاقتصاد، واتخاذ إجراءات فعلية لإعادة بناء الدولة، وأبرزها قانون العدالة الانتقالية والحوار الوطني الذي تشارك فيها جميع الفئات، ولا سيما الشباب والمرأة، إضافة إلى مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لقيادة تسوية سياسية.

١٣- ولاحظ معالي السيد شربل نحاس، وزير العمل السابق في لبنان، لغة جديدةً في خطاب المنظمات الدولية الهدف منها هو تحويل المفاهيم إلى آليات قابلة للتنفيذ. فدور العدالة الاجتماعية أساسي في تحقيق التنمية، ومن الصعب تحديد مفهوم هذه العدالة في غياب مؤشرات قياس واضحة ومحددة. ولتحقيق الرفاه لا بدّ من عوامل ثلاثة تتساوى في الأهمية، وهي الأسرة والدولة والسوق، ففي ظل ضعف الدولة يتحوّل المكوّن العائلي إلى مكوّن طائفي قبلي. ومنسوب القلق المرتفع في المنطقة العربية الناجم عن عوامل وطنية والتخوّف من القوى الخارجية، يؤدي إلى إعطاء الأولوية لتلافي النزاعات على الحصول على تحقيق الرفاه والحقوق. فالبحث عن الحلول السريعة وإن لم تكن على المستوى المطلوب يعوق السعي إلى الاستدامة في التنمية.

١٤- وفي معرض المناقشة، شدّد المشاركون على أهميّة التنمية المستدامة بالنسبة إلى البلدان النامية، وضرورة زيادة دعم البلدان المتقدمة لها، من خلال تذليل العقبات الدولية ولا سيما تخفيف الشروط التجارية المجحفة، والتحكم بارتفاع أسعار الغذاء، ومعالجة أزمة الديون الخارجية، وتجنّب فرض العقوبات الاقتصادية لغايات سياسية. فالعلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة إنما هي علاقة تفاعلية، والعدالة لا تتحقق إلا بالقضاء على الفساد وتمكين الشعب من المشاركة في صنع القرار ووضع السياسات التنموية وتنفيذها ورصدها، وبمشاركة فاعلة من جميع عناصر المجتمع ولا سيما المرأة والشباب.

١٥- وأشار المشاركون إلى ضرورة تحديث البيانات الإحصائية بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الرسمية لضمان دقتها، واعتماد المصادر الوطنية الرسمية في الإحصاءات باعتبارها أقرب المصادر إلى الواقع، والتحقق منها مع البلدان الأعضاء قبل إصدارها. ومن الضروري عدم اعتماد معيار واحد في تبويب

الإحصاءات في مختلف البلدان، بل توزيعها على فئات على أساس المستوى الذي بلغته البلدان في تحقيق أهداف التنمية ومن ضمنها الأهداف الإنمائية للألفية. واقترحوا وضع مؤشر لرصد حركة التوسّع العمراني وإنشاء آلية لرصد الفقر في المناطق الحضرية والتفاوت الاجتماعي بين المدن والأرياف.

١٦- وأكد البلدان الأعضاء على أهمية تعزيز المشاركة والعدالة الاجتماعية ضمن مقوّمات تحقيق التنمية واستدامتها. وهذا الموضوع يزداد أهمية في ظل ما تشهده المنطقة من تحوّلات سياسية واجتماعية، إذ عبرت الشعوب بوضوح عن تطلّعها إلى ممارسة حقها في المشاركة في التنمية والاستفادة من عوائدها. فعلى صانعي القرار أن يضعوا في اعتبارهم تطلّعات الشعوب واحتياجاتها، ولا سيما الفئات المهمشة في عملية التخطيط، والتي تتوقف عليها أية إنجازات ونتائج إنمائية.

١٧- وأكدوا أيضاً أن العدالة الاجتماعية والمشاركة كفلتها العهود والمواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوطنية، وهي ركيزة من ركائز الحكم السليم، وأساس للتماسك الاجتماعي الذي كان ولا يزال يؤدي دوراً هاماً في مواجهة التحديات الجسام التي تواجهها منطقتنا.

١٨- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية إلى ضرورة إجراء حوار دائم بين الإسكوا والبلدان الأعضاء توخياً للدقة في البيانات الإحصائية، مركزاً في الوقت نفسه على أهمية الاعتماد على المصادر الإحصائية الدولية إضافة إلى المصادر الوطنية للتمكن من المقارنة مع سائر بلدان العالم.

١٩- وأشار المشاركون إلى أن الوثيقة E/ESCWA/27/4(Part I) تضمنت بيانات غير دقيقة وتفسيرات غير كاملة تحتاج إلى مراجعة وتدقيق وفقاً لما قدمه المشاركون من ملاحظات قبل وضعها بصورتها النهائية. وقد رحّبت الأمانة التنفيذية بالملاحظة وطلبت من المشاركين إرسال البيانات والإحصاءات المحدثة لتتمكّن من تصويب المعلومات الواردة في الوثيقة.

٢- التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية

٢٠- تثير النتائج المتوقّعة من مؤتمر ريو+٢٠ عدداً من الأسئلة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية والتي تستحقّ مزيداً من المناقشة والبحث، وهي: كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في خلق الوظائف، خاصة للشباب؟ وكيف يمكن تمويله وما هي التكنولوجيات التي ينبغي اقتناؤها لتحقيقه؟ وكيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يدعم النهج القائم على التكامل بين المياه والطاقة والغذاء؟ وأي إطار مؤسسي هو الأفضل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟ هذه المواضيع تناولتها حلقة الحوار الوزارية.

٢١- أدارت حلقة الحوار السيدة وفاء ضيقة حمزة، المستشارة في مشروع تأسيس المرصد الوطني للمرأة في الزراعة والريف ووزيرة الدولة السابقة في الجمهورية اللبنانية، واستهلتها بملاحظات حول أهمية موضوع الحلقة وأهدافها وأوجزت المحاور التي سيتناولها مؤتمر ريو+٢٠، وأشارت إلى أهمية الحدث العالمي ومواضيعه في مسار التنمية المستدامة.

٢٢- وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية للإسكوا عرضاً حول التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/27/4(Part II). وركّز العرض على موقف الدول العربية من محاور المؤتمر وأهدافه كما جاء في الإعلان العربي لمؤتمر ريو+٢٠ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وقد تضمن لمحة عامة عن التحضيرات الجارية في المنطقة العربية وما أسفرت عنه من نتائج، والنتائج المتوقعة من مؤتمر ريو+٢٠، والقضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية، والخطوات التي يتوقع اتخاذها بعد المؤتمر، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تفعيل مشاركة البلدان الأعضاء بموقف منسجم يخدم مصالحها ومصالح المنطقة في هذا الحدث الهام.

٢٣- وتحدث في الحلقة السيد سرينيفاس تاتا، نائب مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، فتناول المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ التي جرت خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢ في نيويورك والتي شارك فيها ممثلون عن الحكومات والمجموعات السياسية، حيث جرت مناقشة مسودة الوثيقة وطرح المواقف المختلفة منها.

٢٤- ثم تحدث معالي السيد يوسف أبو صفيه، رئيس سلطة جودة البيئة في فلسطين، فأثار موضوع التنمية المستدامة في ظل الاحتلال، وفي ظل التفاوت الكبير في توزيع الثروات. فالاستدامة في التنمية هي هدف بعيد عن الواقع في ظل الاحتلال حيث يجدر التحدث عن بوادر للتنمية. والتنمية تعني الحرية والأمن وصحة البيئة وصحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعية الحياة، ليس للأجيال الحاضرة فقط بل للأجيال المقبلة. فواقع التنمية في ظل الاحتلال محصور بهمّ تلبية الحاجات الأساسية. وحتى ولو توفرت الإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة وأدرجت مادة أساسية في القوانين باعتبارها حقا من حقوق الإنسان، يبقى من المستحيل التمكن من تحقيقها في الواقع لأسباب كثيرة، منها عدم التواصل الجغرافي بين المناطق، ومحدودية التحكم بالموارد الطبيعية والأراضي، والاستيلاء على الأراضي، وصعوبة تطبيق مبدأ سيادة الدول على مواردها المعترف به دولياً تحت الاحتلال.

٢٥- وتحدثت معالي السيدة مامية البنا زياني، وزيرة البيئة في الجمهورية التونسية، فأيّدت المبادئ الواردة في الإعلان العربي بشأن ريو+٢٠، وشدّدت على التمسك بمبادئ قمة الأرض، وتوطيد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. فالاقتصاد الأخضر هو نقلة نوعية وتحدٍ للمستقبل. ومن الضروري وضع تعريف دقيق وموحد ومتفق عليه للاقتصاد الأخضر على الصعيد الدولي، لبناء شراكة دولية جديدة للتنمية تعتمد الاقتصاد الأخضر عنصراً من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بنهج متكامل وفق الثوابت والخصوصيات الاجتماعية الثقافية. وأيّ اقتصاد جديد لا يمكن تصوّره بمعزل عن الاقتصاد البيئي، كاقتصاد المنظومات الطبيعية لدعم المزايا التي تتفرد بها المناطق الجغرافية، وتحقيق التكامل بينها وتعزيز القدرة التنافسية. لكن تطبيق الاقتصاد الأخضر يتطلب تقييم مقوّمات رأس المال الطبيعي تقييماً اقتصادياً بموارده المتجدّدة وغير المتجدّدة، وامتلاك القدرة على اكتساب المعارف والتجديد التكنولوجي، وخلق الوظائف والمهن الخضراء، ومكافحة الفقر. وما شهدته البيئة من تدهور والموارد الطبيعية من استنزاف يدفع إلى المضي قدماً بالنظر إلى الإجماع على مراجعة نمط التنمية الوطني.

٢٦- وتحدث السيد نجيب صعب، أمين عام المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان. فرأى أن الاقتصاد الأخضر ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل يُبحث من حيث مدى قدرته على تحقيق التنمية المستدامة. والاقتصاد الأخضر هو البعد الاقتصادي في التنمية الثلاثية الأبعاد التي تضم الاقتصاد والاجتماع والبيئة. وتعبير

الاقتصاد الأخضر ظهر عقب الانهيار الاقتصادي والمالي العالمي في عام ٢٠٠٨، والمقصود منه استغلال هذه الصدمة لإعادة بناء الاقتصاد العالمي على أسس متوازنة تولي البيئة الاعتبار اللازم. ومن المطالب الرئيسية التي دفعت الناس إلى الشوارع في المدن العربية فرص العمل اللائقة. وقد ثبُت أن التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يساعد في إيجاد ملايين فرص العمل اللائقة والثابتة، ويؤدي إلى إدارة أفضل للموارد على نحو يحفظ حقوق أجيال المستقبل.

٢٧- وأضاف السيد صعب أنّ استراتيجيات التنمية في المنطقة العربية تقوم على تصدير المواد الأولية، وهذا النمط يساهم في استهلاك الموارد الأولية ولا يؤمن الكثير من الوظائف في ظل ارتفاع البطالة الذي يبلغ مستويات حادة في بعض البلدان، ولا سيما بين الشباب. والسؤال هو حول مدى قدرة الاقتصاد الأخضر على المساهمة في حل هذه المشكلة، بطرق مثل التحوّل إلى أساليب الزراعة المستدامة نتيجة لزيادة كفاءة المياه، وتطوير الزراعة ومنها الزراعة العضوية عن طريق التعاون الإقليمي والتكنولوجيات الملائمة. ونوّه المتحدث بالخطوات التي اتخذتها بلدان عربية كثيرة في الاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٢٨- وفي معرض المناقشة، طرح المشاركون موضوع الاقتصاد الأخضر من حيث قدرته على أن يكون حلاً لمشاكل، مثل مشكلة الديون، والفقر، والجهل، والصراعات التي تتخبط فيها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والتكاليف التي تترتب على السير في هذا الاتجاه وآليات التمويل وأدوات التنفيذ؛ ومدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل في قطاعات تقوم على تشغيل اليد العاملة كالزراعة بدلا من القطاعات التي تقوم على استهلاك رأس المال؛ ومن حيث طبيعة فرص العمل وتوزيعها، والقيمة التي تضيفها إلى الاقتصاد. لذلك لا بدّ من دراسة الاقتصاد الأخضر من حيث العرض والطلب على اليد العاملة في جميع بلدان المنطقة، وصعوبة نقل التكنولوجيا إلى البلدان العربية وتوطينها في ظل التفوق التكنولوجي المتراكم منذ زمن في البلدان المتقدّمة.

٢٩- وأشار المشاركون إلى وجود إجراءات عديدة تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. لكن محاولة إدخال مفهوم جديد من غير الاتفاق على تعريفه يبقى مصدراً للجدل والخلاف، إذ تختلف الدوافع بين البلدان، فمنها من يدعم الاتجاه إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر ومنها من لا يزال يرى فيه مفهوماً غامضاً بحاجة إلى توضيح. فالمشكلة ليست في رفض المفهوم بل في ضرورة توضيح غموضه، وطبيعة انعكاساته على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ولا سيما فرص العمل التي ستخلق، بحيث لا تكون على حساب قطاعات معيّنة أو على حساب بعض البلدان لصالح بلدان أخرى.

٣٠- وتناول المشاركون موضوع التعاون في نقل التكنولوجيا، فهو لا يزال محدوداً، وتعزيزه يتطلب دعماً جدياً من البلدان المتقدمة للبلدان النامية، ووفاءً بالتزامات الدول المتقدّمة، وتأمين الموارد اللازمة ليس فقط لنقل التكنولوجيا بل لتمكين البلدان العربية من تطوير التكنولوجيا وإنتاجها محلياً حتى تتمكن من السير في اتجاه التكافؤ التكنولوجي في ظل التطوّر المتراكم في البلدان المتقدّمة.

٣١- وأشار المشاركون إلى ضرورة تحديد مجموعة من الحلول والقضايا التي يجب أن تتفق عليها الدول النامية بحيث تشكل أساساً لالتزام أخلاقي دولي للقرن الجديد. التزام ينطلق من مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، لإنصاف البلدان التي تعاني من مشاكل مزمنة مثل الاحتلال والصراع واستغلال الموارد لأغراض لا تخدم التنمية فيها. التزام يؤمن تنمية مستدامة ويسهم في سد الهوة بين الواقع المعاش والواقع الجديد الذي تصبو إليه.

٣٢- وخلصت المناقشات إلى اعتبار الاقتصاد الأخضر أحد الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة، وليس بديلاً عنها. ويجب أن تتفق البلدان العربية على مفهوم للاقتصاد الأخضر يتماشى مع الإعلان الوزاري العربي حول ريو+٢٠، وينطلق من أولويات البلدان العربية وخصوصياتها وحاجاتها الإنمائية ومخزونها من الموارد، فتشارك في مؤتمر ريو+٢٠ بموقف موحد لا يغيّب مصالحها عن أي التزام عالمي جديد.

٣- التمويل الشامل في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية

٣٣- تولّى إدارة حلقة الحوار حول التمويل الشامل السيد محمد صالح شلواح، الوكيل المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأشار إلى أن النقص في التمويل الشامل هو من أهم العوائق في المنطقة العربية، إذ إن حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة متدنية جداً من مجموع الائتمانات. ومن أهم الأسباب في ذلك غياب الاستراتيجيات الملائمة لإدارة هذا القطاع، وغياب التنظيم لأن المشاريع المقدّمة للتمويل تحتاج إلى دراسات جدوى، فلا بد من اعتماد خطط لتشجيع الشباب على الابتكار والإبداع لتبني المشاريع بحيث يكون لها حظوظ أكبر في التنفيذ.

٣٤- وأكد ممثل الأمانة التنفيذية على الترابط بين مواضيع التمويل الشامل والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وأكد على ضرورة الاتفاق على تعاريف للمفاهيم الجديدة بين البلدان والخبراء. وعرضت السيدة ريما الترك العريس مستشارة الإسكوا ورقة العمل E/ESCWA/27/4(Part III) المقدّمة للمناقشة. فالتمويل الشامل هو قضية إنمائية تسهم في تقليص الفوارق في مستويات الدخل وفي التخفيف من حدة الفقر. وهي تعنى بتحرير الخدمات المالية من قيود الأسعار وغيرها من القيود بحيث يستفيد منها المقترضون الذين لا يمكنهم تحمل شروط الحصول على الخدمات المالية بتكاليف عالية، والادخار، ودفع المستحقات والاستفادة من خدمات التأمين وخطط التقاعد وتحويل الأموال.

٣٥- والمنطقة العربية لم تحقق بعد مستوى التطور الذي حققته النظم المالية في مناطق أخرى من العالم، وهي لا تزال غير مكتملة وتفتقر إلى العمق المالي اللازم لتكوين رؤوس الأموال. وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسّطة صعوبة في الحصول على تمويل طويل الأجل مع أنّ بإمكانها تأمين فرص العمل وتحقيق النمو المستدام، فنسبة القروض لصالح هذه الشركات من مجموع القروض المصرفية لا تزال متدنية جداً. ومن التوصيات التي تتضمنها الوثيقة لتحفيز قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وضع استراتيجية وطنية لتأمين التمويل للجميع وتطوير البنى الأساسية للقطاع المالي وتعزيز القدرة التنافسية في تقديم الخدمات المالية ووضع سياسات عامة لتطوير تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير التمويل المستدام لها وجمع البيانات بانتظام وتعزيز دور الأسواق المالية.

٣٦- وعرض السيد ماهر الحج الحسن، النائب الأول لحاكم البنك المركزي في المملكة الأردنية الهاشمية تجربة الأردن في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الرؤية الاستراتيجية المعتمدة إلى ضمان وصول المواطنين إلى مجموعة من الخدمات المالية العالية الجودة لتحسين الرفاه الاقتصادي ونوعيّة الحياة. وتعتمد الرؤية على مبادئ رئيسية أبرزها تعزيز دور القطاع الخاص ليكون الجهة الرئيسية التي تؤمن الخدمات المالية، واعتماد السياسات المالية والائتمانية المرتكزة على السوق للاستعاضة تدريجياً عن الإعانات المالية، وإفساح المجال ليؤدي القطاع الخاص دوراً أكثر فعالية بينما يتولى القطاع العام دور التنظيم والمراقبة.

٣٧- وقد حدد البنك المركزي الأولويات للمرحلة المقبلة، وأبرزها تطوير الإطار التنظيمي من خلال وضع قوانين خاصة بتمويل الشركات الصغرى، ووضع ضوابط للتنظيم الذاتي، وتعزيز البنى الأساسية من خلال إنشاء آلية لحماية المستهلك، وتشجيع البحوث حول العوائق وفعالية المبادرات، ورصد الأداء، وتبادل المعلومات والخبرات.

٣٨- وعرض السيد ريتشارد شيتوود ممثل شبكة الآغا خان للتنمية خبرة مؤسسته في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة مركّزاً في عرضه على منطقة غربي آسيا. فمن أهمّ التحديات التي تعوّق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة غياب التشريعات الملائمة، وارتفاع نسبة المشاريع في القطاع غير النظامي، وغياب التدريب اللازم، والافتقار إلى الوكالات الائتمانية وعدم توفر سجلات واضحة للمقترضين تمكّن المؤسسات المالية من تقييم القدرة الائتمانية، وندرة الموارد البشرية وغياب قوانين رعاية الرهون، والتمييز بين احتياجات الأفراد والشركات.

٣٩- وقدم ممثل مركز التنمية توصيات بشأن تعزيز قطاع التمويل في المنطقة وهي تتضمن إنشاء هيئة لتسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمنحها التراخيص والطابع النظامي، وتوضيح قوانين الضرائب وتبسيطها، وإنشاء مراكز للتدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتقييم احتياجات المؤسسات لزيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم، وزيادة الحوافز المالية، وتقديم المساعدة الفنية لمساعدتها على إدارة المخاطر، وتطوير منتجات مالية جديدة وتطوير المشاريع الزراعية والريفية.

٤٠- وفي معرض المناقشة، أشار ممثلو البلدان الأعضاء إلى تجارب ومبادرات ناجحة في سن القوانين وإنشاء الصناديق ووضع الضوابط والحوافز التقنية والمالية التي تشجع على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان، ولا سيما في قطر والكويت. وأشار المشاركون إلى ضرورة وجود مؤسسات متخصصة تقنية تحتضن هذه المشاريع، وتساعدها على استيفاء شروط الأهلية للحصول على التمويل، واستغلاله على نحو يضمن لها الاستدامة والاستمرار والنجاح. فغياب الرعاية والحماية قد يؤدي إلى فشل هذه المشاريع.

٤١- وأكدوا على أهمية خلق ثقافة لتشجيع الابتكار وريادة المشاريع في البلدان العربية، فوجود هذه الثقافة يعزز النجاح الذي حققته بعض النماذج المنتشرة في مختلف أنحاء المنطقة، ويسهم في إزالة العوائق التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل.

٤٢- وأكد المشاركون على أهمية دور القطاع الخاص، لكنه لا ينفي أهمية دور القطاع العام في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأن هذا النوع من التمويل له أهداف اجتماعية تتعلّق بتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

٤٣- كما تناولوا العوائق المتنوّعة التي تعترض عملية الاستفادة من المبادرات الموجودة حالياً للأفراد والمشاريع. ومعالجة هذه العوائق يجب أن تكون معالجة متكاملة، وذلك بإيجاد المناخ المناسب الذي يمكن أن تنشأ فيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعمل وتتوسع، وتأمين التدريب لمانحي التمويل لهذه المشاريع والمستفيدين منها، والضمانات، والإطار التشريعي المناسب، والتسويق، وتعزيز دور المؤسسات الراعية الحكومية، وكيفية التكامل بين مختلف القطاعات، وكيفية التكامل والترابط بين هذا القطاع وسائر القطاعات الأخرى.

٤٤- واقترح المشاركون دراسة موضوع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث قدرته على خلق فرص العمل وارتباطه بإنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي هذا السياق، لا بد من التطرق إلى تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها، والتطرق إلى تجارب من واقع العمل. فالتمويل الشامل هو قضية استراتيجية لها أهداف اجتماعية مثل مكافحة البطالة ومكافحة الفقر.

٤٥- وأوصى المشاركون بتعزيز التعاون على المستوى العربي ومساهمة الصناديق العربية بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن تشمل المشاريع القائمة على المعرفة.

٤٦- وبعد المناقشة أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن الاقتراحات القيّمة التي تقدّم بها المشاركون ستشكل بنود جدول أعمال للمرحلة المقبلة في مجال التمويل الشامل. وأوضح دور الإسكوا في تقديم مواد تدريبية توضع على أساس بحوث معيارية تتناول الاحتياجات العملية في هذا المجال، وبناء القدرات، وتسهيل الحوار بين البلدان لتبادل التجارب الناجحة وتطبيقها في بلدان أخرى.

٤٧- وستتابع هذه الاقتراحات في الدورة المقبلة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا.

جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٨- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/27/5، التي تتضمن خمسة أجزاء.

١- تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٤٩- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن أداء برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/27/5(Part I). وقد حرصت الأمانة التنفيذية في تقييم الأنشطة المنفذة وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ والمتابعة، على تطبيق نهج التقييم على أساس النتائج، أي رصد النتائج قياساً إلى مؤشرات تحدّد لكل برنامج فرعي في مرحلة تصميم برنامج العمل وتخطيطه. وعلى أساس هذا النهج، شمل تقييم أداء البرنامج النتائج المحققة في كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة، وكذلك أثر التدابير والإجراءات المتخذة ضمن التوجيه الإداري العام، وتناول العقبات التي تواجه عملية تنفيذ الأنشطة المخططة في ظل الظروف المتغيّرة والتطوّرات الطارئة، وأشار إلى مجموعة الملاحظات التي يمكن الأخذ بها في عملية التخطيط للبرامج في المستقبل.

٥٠- وأثناء المناقشة، أبدى المندوبون ملاحظات وآراء قيّمة تناولت مختلف المواضيع التي شملها التقرير. وتوقفوا عند أهمية اعتماد نظام تقييم علمي يرتكز على مؤشرات الإنجاز ومعايير محدّدة لقياس أثر كل نشاط.

٥١- وفي موضوع الاقتصاد الأخضر والتحضير لمؤتمر ريو+٢٠، أشاروا إلى ضرورة اعتماد تعاريف موحدة للمفاهيم الجديدة، ولا سيّما الاقتصاد الأخضر الذي سيكون محور النقاش في المؤتمر العالمي للتنمية

المستدامة (ريو+٢٠)، وتحديده في سياق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الهامة للمنطقة، كمعالجة البطالة وإيجاد فرص العمل للشباب، وتحصين القدرة التنافسية.

٥٢- وفي موضوع التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، تناول النقاش أهمية جميع الفئات والقضايا الاجتماعية في السياسات الاقتصادية، بحيث تشمل فوائد النمو الاقتصادي جميع أفراد المجتمع، وتحظى جميع الفئات بنوع من الحماية الاجتماعية النظامية التي تساعد في حماية جميع الفئات الاجتماعية في فترات الأزمات والصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد.

٥٣- وفي موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أكد المندوبون على أهمية مواكبة التطور بإجراءات عملية ودعوا إلى إنشاء فريق ضمن الإسكوا يُعنى بدعم توجيه عملية الانتقال الفعلي من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في البلدان الأعضاء، بحيث يكون هذا الانتقال محركاً لتحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة في خدمات القطاع العام، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.

٥٤- وفي موضوع الإحصاء، دعا المندوبون إلى مواصلة العمل على جمع البيانات الدقيقة والآنية، وعلى تحسين جودة البيانات، ووضعها في متناول المعنيين بالعمل الإحصائي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ينطلق قياس التقدّم من بيانات دقيقة مستمدة من المصادر الرسمية.

٥٥- وقد رأى المندوبون أنّ تصدر عن اجتماعات الإسكوا، إضافة إلى التوصيات التي تتناول القضايا العامة المشتركة، توصيات تستمدّ من واقع كل بلد وظروفه وخصوصياته وأولوياته في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون أدوات عملية يسترشد بها في وضع السياسات العامة والقطاعية وتنفيذها.

٥٦- كما رأوا أن تصدر التقارير عن أداء البرنامج بصيغة مختصرة وموضوعية، تتضمن تقييم أداء اللجنة على أساس مؤشرات محدّدة لقياس إنجاز المشروع ووفقاً لآليات عملية لقياس أثره. وبهذه الطريقة، تكون هذه التقارير مصدراً لبيانات وإحصاءات دقيقة، هي خلاصة لعملية تشاور بين الجهة المنفذة للمشاريع والبلدان المستفيدة منها بحيث يكون للمشاركين والمستفيدين من النشاط رأي موضوعي ومساهمة فعالة في تقييم أثر المشروع المنجز في بلدانهم.

٥٧- وفي معرض الرّد على النقاط التي أثارها المندوبون، أكّدت الأمانة التنفيذية أنّها ستأخذ ما ورد من ملاحظات في الاعتبار. وركزت على أنها تحرص على العمل بالنهج المرتكز على النتائج وتطويره في تقييم برامجها وأنشطتها. وفيما يتعلّق بموضوع اقتصاد السوق، أشارت إلى أنّ الإسكوا تسعى جاهدة إلى وضع سياسات تضمينية تحفّز النمو وتضمن وضع المنافع الاقتصادية في خدمة المجتمع والبيئة لتحقيق الهدف المنشود، أي التنمية المستدامة.

٥٨- وتوضيحاً لموقف الإسكوا من الاقتصاد الأخضر، أشارت الأمانة التنفيذية إلى عدم وجود تعريف موحّد متّفق عليه حتى الآن لهذا المفهوم. فالفوارق لا تزال كبيرة بين البلدان من حيث المواقف ومستويات التقدّم على هذا الصعيد. وتسعى الإسكوا من جهتها إلى التوصّل إلى موقف مشترك للمنطقة العربية من

الاقتصاد الأخضر. وفي إشارة إلى موضوع خلق فرص عمل للشباب، أوضحت أنّ الإسكوا تنظم حدثاً على هامش مؤتمر ريو+٢٠ يركّز على هذا الموضوع.

٥٩- أمّا فيما يتعلّق بالبيانات والإحصاءات، فأكدت على حرصها على التنسيق مع البلدان الأعضاء والإسكوا ودعت إلى زيادة التعاون والتشاور في هذا المجال. وفي مجال الإحصاء، أكدّت الأمانة التنفيذية أن الوسيلة الوحيدة لتجنّب التضارب في البيانات هي التنسيق والتعاون في جمع البيانات وتحديثها، وتحديد المصادر التي استمدّت منها.

٢- متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

٦٠- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/27/5(Part II). وقدّم مديرو الشُعب المتخصصة عرضاً موجزاً لخصوا فيه الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بالقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وأخذ مندوبو البلدان الأعضاء علماً بالأنشطة المنجزة والأنشطة التي لا تزال قيد الإنجاز في هذا الإطار. وهذه القرارات هي:

(أ) القرار ٢٩٢ (د-٢٦) بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى شعبة، وإنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات؛

(ب) القرار ٢٩٣ (د-٢٦) بشأن رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى شعبة، ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين+١٥؛

(ج) القرار ٢٩٤ (د-٢٦) بشأن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا؛

(د) القرار ٢٩٥ (د-٢٦) حول الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية؛

(هـ) القرار ٢٩٦ (د-٢٦) بشأن تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية؛

(و) القرار ٢٩٧ (د-٢٦) بشأن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي؛

(ز) القرار ٢٩٨ (د-٢٦) بشأن التنمية الاجتماعية؛

(ح) القرار ٢٩٩ (د-٢٦) بشأن اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ط) القرار ٣٠١ (د-٢٦) بشأن اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦١- وفي سياق التعليق على هذا العرض، أكد أحد المندوبين على أن الالتزامات بموجب القرارات هي على مستوى الأمانة التنفيذية وكذلك على مستوى البلدان الأعضاء، فمن الضروري أن تكون عملية المتابعة على المستويين، بحيث يجري رصد التقدّم في تنفيذ القرارات بالتعاون والتنسيق بين الطرفين.

٦٢- كما أكد أحد المندوبين على ضرورة وضع نهج منطقي لمتابعة تنفيذ القرارات، يرتكز على جداول تبيّن الإنجازات والالتزامات التي لا تزال قيد الإنجاز، والإجراءات المقترحة لإنجازها، والأنشطة المنفذة عملاً بالقرارات على أساس أثرها.

٦٣- وأثنت الأمانة التنفيذية على هذه النقاط، على أن يجري إعداد آلية موضوعية تتضمن مؤشرات دقيقة، وتسمح للبلدان الأعضاء بالمشاركة في عملية المتابعة لأن بعض الإجراءات المطلوبة في هذه القرارات هي مسؤولية هذه البلدان.

٣- برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

٦٤- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً شاملاً لأنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني ومن حساب الأمم المتحدة للتنمية، ومن الموارد من خارج الميزانية.

٦٥- ونظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/27/5(Part III)، التي تتضمن عرضاً مفصلاً عن الأنشطة المنفذة بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني الذي يهدف إلى المساهمة في بناء قدرات البلدان الأعضاء من خلال تنظيم أنشطة التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة الفنية في مجال صياغة السياسات العامة والاستراتيجيات وخطط العمل في التخصصات المختلفة. وأخذت اللجنة علماً بالإنجازات المحققة في تنفيذ المشاريع الإقليمية الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن الموارد من خارج الميزانية. ويقاس التقدم المحرز في كل مشروع من مشاريع التعاون الفني والخدمات الاستشارية على أساس الإنجازات المتوقعة والمؤشرات المحدّدة لقياسها في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة للإسكوا. واطلعت اللجنة على المجالات التي تستطيع الإسكوا أن تقدّم فيها دعماً يحقق الفائدة للبلدان الأعضاء في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية. وقد توزعت الأنشطة المنفّذة على مدى الفترة السابقة بين البلدان وحسب المواضيع، وتركز أبرزها على التحضيرات لمؤتمر ريو+٢٠، ونظام الحسابات القومية، والإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى بناء القدرات في تحسين جودة البيانات الإحصائية، والتعاون بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الخبرات والمنهجيات الناجحة.

٦٦- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن هناك زيادة في الموارد من خارج الميزانية قد تحققت نتيجة للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في الفترة الأخيرة، لكن حصة الإسكوا في هذا النوع من الموارد تبقى قليلة مقارنة باللجان الإقليمية الأخرى التي نجحت في دعم مواردها العادية بقدر كبير من الموارد من خارج الميزانية.

٦٧- ومن النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة، نسبة الأنشطة التي نظّمت بالتعاون مع منظمات إقليمية في المنطقة لتعزيز التنسيق وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتحقيق الأثر المرجو من الأنشطة المنفذة.

٦٨- كما أشار المندوبون إلى ضرورة التشاور مع البلدان الأعضاء بشأن مضمون المشاريع ومدى انسجامها مع أولويات البلدان وتحديد آليات التنفيذ على نحو يلبي احتياجات البلدان ويراعي خصوصياتها. لذلك دعا المندوبون إلى تعزيز نهج التشارك والتشاور ليشمل المشاريع المقترحة من خارج الميزانية العادية منذ المراحل الأولى لتصميمها وحتى مراحل تنفيذها وتقييمها بحيث تستجيب لاحتياجات البلدان وأولوياتها.

٦٩- كما دعوا إلى تعزيز العلاقات بين قسم التعاون الفني ونقاط الاتصال في البلدان الأعضاء، مؤكدين على المسؤولية المشتركة في وضع إطار مؤسسي لهذه العلاقة وتعزيز عمل نقاط الاتصال كجهة مرجعية لخدمات التعاون الفني.

٧٠- وفي معرض الرد على النقاط التي أثيرت في المناقشة، أكدت الأمانة التنفيذية على أهمية الشراكة في تحديد طبيعة مشاريع التعاون الفني وتصميمها. وهي تحرص على إشراك جهات أخرى تحدّد حسب موضوع المشروع، كمنظمات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والهيئات المختصة التابعة لها، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة في المنطقة.

٧١- وأشارت الأمانة التنفيذية أيضاً إلى أن عدداً كبيراً من المشاريع ينفّذ بالتعاون مع منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنها مشاريع حول تغيّر المناخ، وإدارة الموارد المائية المشتركة، والتحضيرات على مستوى المنطقة لتمثيل البلدان بموقف موحد في المؤتمرات العالمية. وهذه المشاريع ترتبط ببرنامج العمل الممول من الميزانية العادية وتحدّد بالتشاور مع البلدان الأعضاء في إطار الآلية الحكومية. والبعض منها يصمّم بناء على اقتراحات من جامعة الدول العربية والبلدان نفسها. والتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة هو مشروع دائم بين المنظمتين يحدّد بموجب قرارات تتخذ على أعلى المستويات الوزارية المختصة حسب موضوع التعاون. فالجامعة هي شريك أساسي في الكثير من مشاريع اللجنة.

٧٢- وفيما يتعلّق بضرورة تكامل القضايا العامة مع أولويات البلدان، أُشير إلى ضرورة إنشاء آليات للتعاون الفني تراعي خصوصيات البلدان وتستند إلى أفضل الممارسات.

٧٣- ونوّه أحد المندوبين بالتحسّن الكبير الذي سُجّل في آلية التعاون بين منظمات الأمم المتحدة في مجالات عديدة، منها تغيّر المناخ، وإدارة الموارد المائية، ورصد التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعرب عن ثقته في حصول المزيد من التحسّن في المستقبل.

٤- الوضع المالي للجنة

٧٤- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً لمختلف الجوانب المالية لبرامج اللجنة، شمل وضع الموارد من الميزانية العادية، ومن حساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد من خارج الميزانية. وتناول العرض توزيع الموارد بين البرامج، وطريقة تخصيصها وفقاً للاحتياجات التي تقترحها الشُعب الفنية في الإسكوا والتعليقات التي تبديها البلدان الأعضاء ضمن الآلية الحكومية في الإسكوا وفي مقر الأمم المتحدة.

٧٥- واختُتم العرض بالتأكيد على أهمية دعم الموارد العادية بموارد من خارج الميزانية تستخدم في تنفيذ مشاريع تدعم العمل التحليلي والمعياري الذي تقوم به اللجنة بعمل ذي طبيعة تطبيقية يحدّد على أساس الطلبات المتزايدة للبلدان الأعضاء على خدمات التعاون الفني والخدمات الاستشارية في مجالات اقتصادية واجتماعية ذات أولوية للمنطقة ولبلدانها.

٥- تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة

٧٦- عُرضت على اللجنة تقارير الهيئات الفرعية السبع عن دوراتها التي عُقدت في الفترة بين الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للجنة بالإضافة إلى تقارير اللجنة الفنية عن اجتماعاتها المعقودة في الفترة نفسها. وتتضمن هذه التقارير، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم هذه الدورات والمشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها. وهذه التقارير هي:

(أ) تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها التاسعة (E/ESCWA/SD/2010/IG.1/10/Rev.1)؛

(ب) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SDPD/2010/IG.1/6)؛

(ج) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/6/Report)؛

(د) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الخامسة (E/ESCWA/ECW/2011/IG.1/7/Report)؛

(هـ) تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الخامس (E/ESCWA/2011/C.5/8/Report)؛

(و) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها التاسعة (E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/8/Report)؛

(ز) تقرير لجنة النقل عن دورتها الثانية عشرة (E/ESCWA/EDGD/2011/IG.1/7/Report)؛

(ح) تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السابعة (E/ESCWA/EDGD/2011/IG.2/7/Report)؛

(ط) تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس (E/ESCWA/2011/C.6/7/Report)؛

(ي) تقرير لجنة النقل عن دورتها الثالثة عشرة (E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/8/Report).

٧٧- وأقرت اللجنة التوصيات الواردة في هذه التقارير وأخذت علماً بجميع النقاط الواردة فيها.

دال- قضايا الإدارة العليا
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٨- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/27/6 التي تضمنت جزءين، الأول حول تقييم عمل اللجنة، والثاني حول التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١- تقييم عمل اللجنة

٧٩- في هذا المحور، اطلع المشاركون على طبيعة التدريب الذي أجري للعاملين في مختلف الشُعب والأقسام على آليات الرصد والتقييم، وتضمن ورشات عمل تدريبية حول تصميم المشاريع وإدارتها وحول تطبيق نهج الإدارة على أساس النتائج بهدف تعزيز القدرة على وضع المؤشرات وتحديد النتائج والآثار المتوقعة في مرحلة العمل على إعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨٠- واستخدمت الإسكوا المنهجية الجديدة الموحدة في تقييم البرنامج الفرعي المعني بالإحصاءات، حيث خلص التقييم إلى توصيات في أربعة مجالات هي الرؤية الاستراتيجية، وقضايا الإدارة، والقضايا المؤسسية والمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل، والتنسيق والشراكة. وفي عام ٢٠١٢، ستطبق الأمانة التنفيذية منهجية التقييم الموحدة على البرنامج المعني بالتنمية الاجتماعية والبرنامج المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨١- ويشمل التقييم الذي تجريه الأمانة التنفيذية أيضاً جميع المشاريع التي تنفذ بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية والآلية الحكومية على ضوء الأولويات التي تحدّدها البلدان في برنامج العمل والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وتطبق الأمانة التنفيذية عملية تدقيق وظيفي بهدف تمكين المنظمة من الاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتوفرة لديها.

٨٢- وأثناء المناقشة، تمنى المشاركون أن تأخذ الأمانة التنفيذية بالملاحظات التي ترسلها البلدان في إعداد التقارير.

٨٣- فأوضحت الأمانة التنفيذية أنها بصدد تعزيز هذا التوجه لتكتسب عملية تقييم الأنشطة والبرامج مزيداً من الموضوعية والمصداقية.

٢- التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٨٤- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/27/6(Part II) وهي تتضمّن التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتأتي هذه التعديلات عملاً بالولايات الجديدة التي أقرّتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين ووفقاً للاحتياجات والتحديات العالمية والإقليمية التي طرأت منذ اعتمدت اللجنة برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في دورتها السادسة والعشرين.

٨٥- وأخذ المندوبون علماً بالتعديلات، وأشاروا إلى أنهم يتفهمون الحاجة العملية إلى التعديل، على أن يجري توضيح مبرراته والتمييز بوضوح بين الأنشطة المعدلة وتلك التي خضعت لتغيير جذري، مشددين على أن تحدّد المعايير المعتمدة في تصنيف الأنشطة المضافة أو المعادة صياغتها.

٨٦- وأكد المشاركون على دور الإسكوا الإنمائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن الجانب السياسي، وتساءلوا عن مدى ارتباط التعديلات التي طرأت على برنامج العمل بالتغيرات السياسية في بعض بلدان المنطقة، وعن سبب إلغاء النشاط المتعلق بالشباب من البرنامج الفرعي السابع بالرغم من أهميته المتزايدة في المنطقة العربية.

٨٧- ودعا المشاركون إلى توسيع نطاق التعاون بحيث يشمل، إضافة إلى جامعة الدول العربية، سائر منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وطالبوا بأن تتضمن التقارير برامج تنفيذية تساعد على تحويل التوصيات إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

٨٨- وفي معرض الرد على تعليقات المشاركين، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى حتمية تفاعل الإسكوا مع التغيرات الحاصلة في المنطقة ولأن الوضع السياسي ينعكس حكماً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ولأن التغيرات تضع البلدان الأعضاء والإسكوا أمام تحدّيات واحتياجات جديدة. أما في موضوع الشباب، فهو في صلب المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وقد تم تعديل النشاط المقترح لوجود نشاط مماثل في برنامج آخر من برامج الإسكوا، ولتفادي الازدواجية في العمل.

هاء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٨٩- عرض ممثل الأمانة التنفيذية على اللجنة الوثيقة E/ESCWA/27/7، وهي تتضمّن مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وقدّم لمحة موجزة عن التوجّه العام لبرنامج العمل، ومجالات التركيز، والاستراتيجيات الخاصة بكل برنامج من البرامج الفرعية السبعة المعنية بالتنمية، وكذلك عن هدف كل برنامج والإنجازات المتوقعة منه.

٩٠- وفي المناقشات، أشار المندوبون إلى ضرورة تطوير النطاق المنطقي للإطار الإستراتيجي، بحيث يتضمن عنصراً لتحديد مصادر المعلومات التي يستند إليها تقييم الإنجازات، وآليات التحقق منها من أجل تحسين عملية تقييم الأداء، واعتماد مؤشرات إنجاز دقيقة تركز على النوعية وتساعد في تجنب اللبس في قياس الأداء.

٩١- ومن المواضيع التي اقترح المندوبون إضافتها إلى البرامج الفرعية سياسات الاستثمار الآمنة والمنتجة في إطار البرنامج الفرعي المعني بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة؛ والتوسّع في مشروع التكامل الإقليمي في إطار البرنامج الفرعي المعني بالتنمية والتكامل الاقتصادي، بحيث يشمل مواضيع كالتكامل الإقليمي في مجالات المحتوى الرقمي والخدمات الإلكترونية؛ والتركيز على نظام الحسابات البيئية في إطار البرنامج الفرعي المعني بالإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة؛ وإيلاء موضوع تدريب الشباب وتأمين العمل اللائق لهم الأهمية اللازمة ضمن البرنامج الفرعي المعني بتخفيف أثر النزاعات والتنمية، لأن ارتفاع معدّلات البطالة في صفوف الشباب هو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات. أمّا مؤشر الأداء الذي يمكن اعتماده في هذا الإطار فهو مدى استجابة أسواق العمل في البلدان الأعضاء لتطلعات الشباب واحتياجاتهم. وطلب المندوبون مزيداً من التوضيح لدور الإسكوا الفعلي في دعم البلدان في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٢- وفي معرض الرد على النقاط التي أثارها المندوبون في المناقشة، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ آلية التقييم الجديدة ترتكز على مؤشرات قابلة لقياس نوعيّة الخدمات وليس كميتها وحسب. ومسألة التكامل الإقليمي هي جوهر برنامج التنمية. أما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فأوضح أن دعم البلدان في هذا المجال هو عمل مشترك بين جميع المنظمات الدولية كل في مجال اختصاصها، وأن الإسكوا تنشط على المستوى الوطني لدعم البلدان الأعضاء في التقدّم نحو تحقيق هذه الأهداف ضمن المهلة المحددة.

٩٣- وأقرّت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي المنقّح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وطلبت الأمانة التنفيذية إلى البلدان الأعضاء تقديم ملاحظاتها خطياً للبت فيها والتواصل معها بانتظام بشأن أي اقتراح أو مشروع.

واو- النظر في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٩٤- قررت اللجنة رفع توصية بقبول عضوية كل من الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها.

زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة
(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٥- تقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين للجنة في شهر أيار/مايو ٢٠١٤. وقد عرضت جمهورية العراق استضافة الدورة الثامنة والعشرين للجنة، على أن يبت في هذا الموضوع في مشاورات لاحقة.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٩٦- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

الفصل الخامس
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين

٩٧- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ مشاريع القرارات المعروضة عليها والتوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين على أن تدخل عليها التعديلات ويجري إرسالها إلى البلدان الأعضاء في التقرير الختامي.

الفصل السادس
تنظيم أعمال الدورة

ألف- المكان وموعد الانعقاد

٩٨- عقدت الإسكوا دورتها السابعة والعشرين في بيروت، في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وناقشت اللجنة، التي عقدت في سبع جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا التي تهمّ البلدان الأعضاء.

٩٩- وحرصاً من اللجنة على البعد الثقافي في رسالتها الإنمائية، افتتحت اجتماعاتها الوزارية بعرض موسيقي قدّمته الفرقة الموسيقية للمعهد الوطني العالي للموسيقى في لبنان. وقد اختارت إعطاء الموسيقى حيزاً هذه المرة باعتبارها الوجه الراقي الذي تتحد الأمم على إعطائه منزلة في حضاراتها وثقافات شعوبها.

١٠٠- وتخلل الدورة إطلاق مشروع إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية.

باء- الافتتاح

١٠١- افتتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم الاثنين الموافق ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، والمرحلة الثانية للوزراء صباح يوم الأربعاء الموافق ٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

١- اجتماعات كبار المسؤولين

١٠٢- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقت السيدة زينة طوقان، مديرة التعاون الدولي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، التي تولت رئاسة الدورة السادسة والعشرين كلمة أثنت فيها على الجهود الاستثنائية التي بذلتها الإسكوا لإنجاح معظم برامجها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. فبالرغم من الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة، نجحت الإسكوا في تحقيق إنجازات شكلت محرّكات لتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التعاون بين البلدان، وتقديم المساعدة الفنية والاستشارية للبلدان الأعضاء ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتنمية المستدامة، والطاقة، والمساواة بين الجنسين. وفي مجالات العمل المتنوّعة هذه دليل على أهمية الدور الذي تؤدّيه الإسكوا في دعم البلدان الأعضاء، وعلى ضرورة تعزيزه ضمن الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بحيث يشمل معالجة الأولويات الطارئة والتطوّرات المستجدّة.

١٠٣- ثم ألقى السيد نديم خوري نائب وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا كلمة أكد فيها على ضرورة العمل المشترك لتحقيق تطلعات بلدان المنطقة. فالظروف الاستثنائية التي تعيشها البلدان العربية اليوم تتطلب تكثيف الجهود لتحفيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والدورة السابعة والعشرون للإسكوا هي فرصة بما يتضمنه جدول أعمالها من مسائل برنامجية وإدارية وتنظيمية، لإجراء مناقشات تسهم في توجيه عمل الإسكوا في الفترة المقبلة ضمن إطار ينسجم مع أولويات البلدان الأعضاء.

٢- الاجتماعات الوزارية

١٠٤- افتتح الاجتماعات الوزارية السيد صالح الخرابشة، أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلاً رئيس الدورة السادسة والعشرين للإسكوا. وألقى كلمة أكد فيها على أهمية الدور الذي تقوم به الإسكوا في تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وركز على بعض إنجازات الدورة السادسة والعشرين كالمساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي، وعلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتحديات الأمن الغذائي والطاقة والزيادة المطردة في عدد السكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة باعتبارها من الأسباب الرئيسية في إشاعة حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وتضمنت الكلمة دعوة إلى تطوير برامج لتعزيز الديمقراطية والحكم السليم من خلال إشراك المجتمع في

صياغة مستقبله السياسي والاقتصادي، وإلى التركيز على المعنى الشمولي للتعليم لعلاقته المباشرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠٥- وألقى معالي وزير الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة المهندس سلطان بن سعيد المنصوري كلمة عرض فيها لأبرز التحديات التي تعوق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل التغيرات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة، والمشاكل المزمنة كبطالة الشباب، وازدياد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والأنماط غير المستدامة في استهلاك الموارد. فهذا الواقع الحرج يدعو البلدان العربية إلى اعتماد نهج إنمائي جديد ومتكامل يمكن جميع فئات المجتمع من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. وتضمنت كلمته إشارة إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة المتميّزة في مجال التنمية الشاملة، ولا سيما الجهود المبذولة بهدف تحقيق تحول في الاقتصاد من الاقتصاد المرتكز على النفط إلى الاقتصاد المتنوع. وانتهت إلى اقتراح إنشاء مركز إقليمي للابتكار بالتعاون مع الإسكوا لتحويل الأفكار المبدعة والمتجددة إلى مشاريع عملية ناجحة.

١٠٦- وتلا السيد دريك بلمبلي، منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون الموجهة إلى الدورة. أشار الأمين العام في رسالته إلى أن التحرُّكات الشعبية التي شهدتها المنطقة وطالب فيها المواطنون بالديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية وعبّروا عن مشاعر الإحباط إزاء انعدام المساواة وتفاقم الفساد وانتشار القمع والحرمان من فرص العمل اللائق تقتضي اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتلبية مطالبهم بمزيد من الحقوق والحريات. وأشاد بقرار الإسكوا التركيز في هذه الدورة على الترابط بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة كمساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠ الذي يُعتبر فرصة سانحة لاتخاذ إجراءات جريئة للتصدي لمشاكل الفقر والتدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية.

١٠٧- وألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا كلمة أشارت فيها إلى ظروف القلق التي كانت سائدة أثناء الدورة السابقة نتيجة للأزمة الاقتصادية التي هزت العالم وهدّدت بتقويض إنجازات استغرق تحقيقها عقوداً. أما اليوم فالمشهد، مختلف إذ باتت المنطقة العربية تتصدر عناوين الصحف، وتشهد أيضاً تحوّلات تدعو إلى التفاؤل. وبلدان المنطقة تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية باتجاه المزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. غير أن التفاؤل لا يعني أن المنطقة خرجت من دائرة الخطر، فالانزلاق إلى العنف في بعض البلدان هو مصدرٌ للكثير من القلق، بينما الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية يمعن في انتهاك القانون الدولي ويشكل مصدر خطر دائم على أمن جميع بلدان المنطقة وعلى جهود التنمية فيها. وتضمنت دعوة إلى الإسراع في الإصلاحات نحو تحقيق تنمية إنسانية شاملة تستند إلى الحق والعدل وتعلي مكانة المعرفة.

١٠٨- وألقى راعي الدورة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأستاذ نجيب ميقاتي كلمة شكر فيها الإسكوا على دورها الفعال في دعم التنمية في البلدان العربية وإطلاق عملية تشاورية إقليمية لتقريب وجهات النظر تحضيراً لمؤتمر ريو+٢٠. فالتحولات الجذرية التي تشهدها البلدان العربية تشكل مفترقاً تاريخياً يجب مواكبته، ومرحلة مفعمة بالأمل ومحفوفة بالتحديات تحمل دليلاً جديداً على ارتباط العدالة الاجتماعية بمفهوم التنمية المستدامة والمتوازنة. وتضمنت كلمته دعوة للدول العربية إلى تفعيل العمل المشترك لما فيه خيرُ دول المنطقة وشعوبها ولإحلال السلام وإرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وللأمم المتحدة إلى أن تكون أكثر عدالة في تطبيق قراراتها.

جيم- الحضور

١٠٩- حضر الدورة ممثلون عن البلدان الأربعة عشر الأعضاء في الإسكوا. وحضر الدورة، بصفة مراقب ممثلون عن أستراليا وأوكرانيا والبرازيل وتونس والجزائر وجزر القمر ورومانيا والمغرب واليابان. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

١- اجتماعات كبار المسؤولين

١١٠- تنص المادة ١٢ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تتولى البلدان الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية. كما تنص المادة نفسها على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

١١١- وعملاً بأحكام هذه المادة، تولّى السيد محمد صالح شلواح، وكيل مساعد لشؤون السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئاسة اجتماعات كبار المسؤولين؛ وتولى مندوبا المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين منصبي نائبي الرئيس؛ وتولى ممثل الجمهورية العربية السورية مهام المقرر.

٢- الاجتماعات الوزارية

١١٢- تولى معالي السيد المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئاسة الاجتماعات الوزارية؛ وتولى السيد صالح الخرابشة، ممثل المملكة الأردنية الهاشمية، والسيدة هدى سلمان حسن عوض، ممثل مملكة البحرين منصبي نائبي الرئيس؛ وتولى السيد بشار الأسعد، ممثل الجمهورية العربية السورية مهام المقرر.

هاء- وثائق التفويض

١١٣- عملاً بأحكام المادة ١١ من النظام الداخلي، قُدّمت إلى الأمين التنفيذي وثائق التفويض عن مندوبي البلدان الأعضاء المشاركين في الدورة السابعة والعشرين.

واو- جدول الأعمال

١١٤- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى جدول الأعمال المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/27/L.1 بعد إدخال تعديل على البند التاسع بحيث يتضمن إشارة إلى الطلب الذي تقدم به المجلس الانتقالي الوطني الليبي والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية الإسكوا. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

١- افتتاح الدورة السابعة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة.

٥- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا:

(أ) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة؛
(ب) التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية؛
(ج) التمويل الشامل في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية.

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛
(ب) تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين؛
(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) الوضع المالي للجنة؛
(هـ) تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها.

٧- قضايا الإدارة العليا:

(أ) تقييم عمل اللجنة؛
(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقّح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩- النظر في طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة.

١٠- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

١١- ما يستجد من أعمال.

١٢- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين.

١١٥- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها السابعة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/27/L.2.

زاي- الوثائق

١١٦- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد صالح الخرابشة
الأمين العام
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة زينة زيد طوقان
مديرة
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار إبراهيم بدران
رئيسة قسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي السيد سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

سعادة السيد محمد صالح شلواح
وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة التعاون والاتفاقيات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد علي عبيد الغزال الشامسي
مدير إدارة التخطيط ودعم القرار
وزارة الاقتصاد

السيد سيف سالم الحمراني
إداري، مكتب الوزير
وزارة الاقتصاد

السيد عارف فضل أحمد جاسم
إدارة التميز المؤسسي
وزارة الشؤون الاجتماعية

مملكة البحرين

السيدة هدى سلمان حسن عوض
مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام
المجلس الأعلى للمرأة

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
وزارة الخارجية

السيدة دينا بنت راشد آل خليفة
رئيسة قسم العلاقات الثنائية
المجلس الأعلى للمرأة

جمهورية السودان

معالي السيد عثمان عمر الشريف
وزير التجارة

معالي السيد الهادي صديق علي نميري
المستشار
نائب رئيس البعثة
سفارة السودان لدى لبنان

السيد عبد العزيز محمد مبروك
مدير عام التجارة الخارجية
وزارة التجارة

السيدة شذى عثمان عمر الشريف
مستشارة وزير التجارة
وزارة التجارة

الجمهورية العربية السورية

السيد بشار محمد الأسعد
سكرتير ثان
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى لبنان

جمهورية العراق

معالي السيد علي يوسف الشكري
وزير التخطيط

السيدة نور الهاشمي
ملحق
سفارة العراق لدى لبنان

السيد صهيب جهاد صادق
سكرتير الوزير
وزارة التخطيط

السيدة ندى عبد الرزاق
سكرتيرة الوزير
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد عبد الملك بن عبدالله الهنائي
مستشار بوزارة المالية
المكلف بتصريف أعمال وزارة الاقتصاد الوطني

السيد حمد بن جبر بن سعود المحروقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة أمينة بنت حمدان بن عبدالله الحمدان
مديرة دائرة تنمية الموارد البشرية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
الشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيد خلفان بن حارب بن سيف الجابري
مدير عام التخطيط والدراسات
وزارة التنمية الاجتماعية

فلسطين

معالي السيد يوسف أبو صفية
وزير
رئيس سلطة جودة البيئة

السيد محمود عبد محمود عطايا
قائم بأعمال المدير العام
دائرة القطاع الاجتماعي
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد زغلول سمحان
مدير عام السياسات والتخطيط
سلطة جودة البيئة

دولة قطر

سعادة السيد حمد بن محمد آل فهيد الهاجري
الأمين العام بالإنابة
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيد غانم مبارك علي عمران الكواري
مدير إدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة لولوة عبد الله محمد العطية
رئيسة قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
وزارة الأعمال والتجارة

السيد عفان أحمد سالمين الشملان
مساعد مدير إدارة تخطيط السياسات والبرامج الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد عبد الله آل محمد أحمد حسن الإبراهيم
باحث كيميائي
وزارة البيئة

السيد محمد حامد عبدالله الملا
مستشار اقتصادي
وزارة الأعمال والتجارة

دولة الكويت

سعادة السيد عادل عبد الله الوقيان
الأمين العام
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيد بدر سيد عبد الرحمن الرفاعي
مدير إدارة الأمين العام
الأمانة العامة
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

دولة الكويت (تابع)

السيد مشعل منور العارضي
مراقب المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة زينب جاسر عبدالله العنزي
رئيسة قسم التعاون الفني ورئيسة قسم الشؤون الدولية
إدارة العلاقات الخارجية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة شروق علي الخليل
باحثة علاقات خارجية
وزارة المالية

السيد علي منصور حسن المحميد
باحث مبتدئ إعلامي
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد جاسم الناجم
مستشار
نائب رئيس البعثة
سفارة الكويت لدى لبنان

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد فريج صابونجيان
وزير الصناعة

السيد توفيق جابر
مستشار
مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية بالإنابة
وزارة الخارجية والمغتربين

السيدة رولا حمدان
مديرية الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية والمغتربين

السيدة رفيف قبيسي برو
رئيسة مركز المعلومات التجارية
مديرة نقطة تجارة بيروت
وزارة الاقتصاد والتجارة

السيدة منال مسلم
وزارة البيئة

جمهورية مصر العربية

سعادة السيدة سميه سعد
سفيرة
مساعدة وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي
وزارة الخارجية

سعادة السيد محمد توفيق
سفير
سفارة مصر لدى لبنان

السيد محمد ممدوح
سكرتير ثان
سفارة مصر لدى لبنان

المملكة العربية السعودية

معالي السيد أحمد بن إبراهيم الحكمي
نائب وزير الاقتصاد والتخطيط

السيد بندر بن عبد العزيز الوايلي
وكيل الوزارة لشؤون التخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبدالله علي المرواني
مدير إدارة الدراسات والأبحاث والمشرف على إدارة التخطيط الإقليمي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد وليد بن حمد العرينان
مستشار وزير العمل
وزارة العمل

السيد جمال علي سعيد باميلح
مدير إدارة المنظمات الإقليمية والدولية
الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة

السيد خالد صالح الشمري
مدير المؤسسات الخيرية الخاصة
وزارة الشؤون الاجتماعية

المملكة العربية السعودية (تابع)

السيد ماجد بن رمزي عطية
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية لدى لبنان

السيد هيثم بن إبراهيم العبد اللطيف
مستشار وزير التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

السيد محمد بن سليمان الفراج
مستشار إحصاء
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

معالي السيد محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

معالي السيدة حورية مشهور
وزيرة حقوق الإنسان

السيد إبراهيم عبد الرحمن شرف الدين
مدير عام المنظمات الدولية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد سلطان الدبعي
مدير عام المراسم
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة أماني محمد عبد الله زبارة
قائمة بأعمال مدير عام
إدارة الدراسات الاقتصادية الخارجية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد نبيل علي عبد القادر
مستشار
سفارة اليمن لدى لبنان

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

أستراليا

سعادة السيد لكس بارتلم
السفير
سفارة أستراليا لدى لبنان

أوكرانيا

السيد شبلي سرحي
سكرتير أول
المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والسياسية والصحافة والإعلام
سفارة أوكرانيا لدى لبنان

الجمهورية التونسية

معالي السيدة مامية البنا زياني
وزيرة البيئة

السيدة منية براهم
مديرة الدراسات والتحاليل الاقتصادية البيئية والتخطيط
وزارة البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد بن عوده إبراهيم حاصي
السفير
سفارة الجزائر لدى لبنان

معالي السيد لعوج الوناس
وزير مفوض
سفارة الجزائر لدى لبنان

جزر القمر

السيد سعيد حسن العنريف/العارف سيد حسن
مستشار
سفارة جزر القمر لدى فرنسا

المملكة المغربية

معالي السيد محمد نجيب بوليف
وزير الشؤون العامة والحكامة

اليابان

السيد ميكيهيرو أراكاوا
مستشار
سفارة اليابان لدى لبنان

رومانيا

السيد مريان تارانو
سكرتير ثان
الشؤون السياسية
سفارة رومانيا لدى لبنان

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – أثيوبيا

السيد ديمبا ديارا
أمين سر اللجنة
مكتب الأمين التنفيذي

مكتب اللجان الإقليمية – نيويورك

السيد سرينيفاس تاتا
نائب رئيس

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان – لبنان

السيد دريك بلمبلي
منسق الأمم المتحدة الخاص بلبنان

السيد ألكسندر كوستي
كبير المستشارين للتنسيق

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

السيد كارلو دي بينتو
ممثل قائد القوة

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – القاهرة

السيد باولو لمبو
نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية
مدير المركز الإقليمي بالقاهرة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – لبنان

السيدة أنا ماريا لوريني
ممثلة اليونيسيف

السيدة ندين أبو خالد
أخصائية برنامج السياسة الاجتماعية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – لبنان

السيدة رينيه صبّاغ
مكتب البرامج

برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا – البحرين

السيدة ميلاني هتشنسن
مسؤولة برنامج

صندوق الأمم المتحدة للسكان – مصر

السيد حافظ شقير
المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

جمعية العاملين السابقين بالأمم المتحدة – لبنان

السيد حسن الشريف

السيدة ذكاء الخالدي
مستشارة

السيد أنطوان حداد

السيد كريستيان دي كليرك

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – لبنان

السيد ربيع الحنتولي
سكرتير أول
الممثل الدائم لفلسطين
بعثة فلسطين إلى الأمم المتحدة
نيويورك

السيدة سايكو سوجيتا
اختصاصية برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – لبنان

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – لبنان

السيدة ندى صبرا
المنسقة الوطنية لبرنامج بروتوكول مونتريال والشؤون البيئية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية

السيدة سولنج متى سعادة
مساعدة ممثل الفاو

وفد فلسطين بواسطة إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة (DPA)

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين

السيد يان دروماغي
نائب رئيس مكتب الارتباط
لبنان

السيد عمر عبد الرحمن عوض الله
مستشار، الأمم المتحدة
وزارة الشؤون الخارجية

السيدة كهرمانة جهاد رضوان زيد الكيلاني-جرار
مديرة دائرة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
وزارة التخطيط

واو- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) – الجمهورية العربية السورية

السيد طارق نبيل النابلسي
مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

السيد فتحي الصديق بيرام
مدير عام مساعد

جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – البحرين

السيد علي محمد ياسين
مدير عام الزراعة بالإنابة
وزارة الزراعة
لبنان

السيد عقيل أحمد الجاسم
مدير عام
المكتب التنفيذي

مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – البحرين (تابع)

السيد محمود علي حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

السيد حسن مشلب
مدير وطني
مكتب بيروت ومحطة تربل في لبنان

منظمة المدن العربية – الكويت

السيد غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

السيد أحمد محمد صالح العدساني
أمين عام مساعد

السيد عبد الرحمن عبدالله الدعيج
مدير المكتب الفني

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية – لبنان

السيد شربل سركيس
مستشار قانوني أقدم

المعهد العربي للتخطيط – الكويت

السيد بدر عثمان مال الله
مدير عام

السيد كريم عادل درويش
مدير العلاقات الخارجية

مصرف لبنان

السيد سعد أنداري
نائب حاكم

السيد يوسف الخليل
مدير ممتاز
مدير العمليات المالية

بنك بيبلوس – لبنان

السيدة جورجينا عيد دينار
مديرة القروض الاستهلاكية وكفالات قروض الأعمال الصغيرة لمجموعة بنك بيبلوس

الضمان الاجتماعي – لبنان

السيد أحمد عمر الترك
المدير المالي الأسبق لإدارة الضمان الاجتماعي

الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي – لبنان

السيد فارانت زاري سيروبيان
ممثل الرابطة

جمعية أرز الشوف – لبنان

السيدة نورا جنبلاط
عضو مجلس إدارة

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية – لبنان

السيدة تركية فايقة تركي
رئيسة لجنة الصحة والبيئة

منظمة لبنان للأمم المتحدة

السيد سمير ميشال الضاهر
الرئيس

السيدة رندة بو صالح

السيد بيار ألفريد الخال
محام استئناف/محكّم دولي

منتدى الفكر العربي – الأردن

السيد الصادق الفقيه
أمين عام

مركز دراسات الوحدة العربية – لبنان

السيد خير الدين حسيب
رئيس اللجنة التنفيذية

الصندوق السعودي للتنمية

السيد صالح بن عبدالله العضاض
مدير عام إدارة التسويق والمعلومات
برنامج الصادرات السعودية

السيد سعود بن عبد الرحمن آل عبد الهادي
كبير أخصائيين
إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية

اتحاد المحامين العرب

السيد عمر محمد زين
أمين عام
مصر

السيد عبد الرزاق وهيب الدبليز
نقيب المحامين
لبنان

مؤسسة الصفدي – لبنان

السيدة منى فهمي الصفدي
الرئيس

الجمعية الخيرية الثقافية – لبنان

السيد إبراهيم شمس الدين
الرئيس

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية – الأردن

السيدة ميساء محمد فاضل اليازجي
قائمة بأعمال المدير العام

مؤسسات الإمام الصدر – لبنان

السيد محمد بسام

إمكان للقروض الصغيرة والمتوسطة وللتنمية المحلية المستدامة – لبنان

السيد عبدو جاروش
مدير برنامج التمويل الأصغر

الجمعية اللبنانية للتنمية – المجموعة

السيد يوسف فواز
المدير التنفيذي

بيت التمويل العربي – لبنان

السيدة غنوة محمد جمعة
مديرة شؤون الائتمان

السيدة منال مشاقة
مديرة التسويق والمنتجات المصرفية

كفالات – لبنان

السيدة يولا سري الدين
مديرة قسم شؤون الائتمان

منظمة Aie Serve – لبنان

السيدة فرح بلوط
منسّقة المنح

شركة أمين للتمويل الصغير – لبنان

السيد زياد حلبي
مدير عام

مؤسسة مينتور العربية لوقاية الأطفال والشباب من المخدرات – ليبيا

السيدة فريدة العلاقي
المديرة التنفيذية

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة – لبنان

السيدة رولا زيّات
مسؤولة بنك المعلومات
قسم خدمات المعلومات

مؤسسة مخزومي – لبنان

السيد فارتكاز كوتيليان
مدير العمليات

الهيئة المنظمة للاتصالات – لبنان

السيد عماد يوسف حب الله
رئيس مجلس إدارة

حاء- الخبراء

السيد ريتشارد شيتوود
مدير قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
شبكة الآغا خان للتنمية
جنيف

السيدة ريما ترك عريس
أستاذة مساعدة في العلوم المالية
الجامعة اللبنانية الأميركية
لبنان

معالي السيد شربل نحاس
وزير العمل السابق
لبنان

السيد ماهر الحج حسن
النائب الأول لحاكم البنك المركزي
الأردن

السيد نجيب صعب
أمين عام
المنتدى العربي للبيئة والتنمية
لبنان

السيدة وفاء ضيقة حمزة
مستشارة، وزيرة دولة سابقة
لبنان

طاء- المؤسسات التربوية

الهيئات التعليمية

الجامعة اللبنانية

السيد محمد سليم وهبي
أستاذ
كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

جامعة القديس يوسف – لبنان

السيد جوزيف جميل
عميد كلية العلوم الاقتصادية

الجامعة اللبنانية الأميركية – لبنان

السيد سعيد الفاكهاني
عميد وأستاذ
كلية إدارة الأعمال

جامعة هايكازيان – لبنان

السيدة آني تورتيان
أستاذة مساعدة في إدارة الأعمال

جامعة بيروت العربية

السيدة ليلى عبود
مديرة
أستاذة في الاقتصاد
كلية التجارة وإدارة الأعمال

الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا – لبنان

السيد بسام شريف همدر
رئيس قسم العلوم الاقتصادية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال والشروح	٣	E/ESCWA/27/1
تنظيم الأعمال	٣	E/ESCWA/27/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة	٤	E/ESCWA/27/3
قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٥	E/ESCWA/27/4
دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة	٥ (أ)	E/ESCWA/27/4(Part I)
التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ في المنطقة العربية	٥ (ب)	E/ESCWA/27/4(Part II)
التمويل الشامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل	٥ (ج)	E/ESCWA/27/4(Part III)
تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٦	E/ESCWA/27/5
تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٦ (أ)	E/ESCWA/27/5(Part I)
تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين	٦ (ب)	E/ESCWA/27/5(Part II)
برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	٦ (ج)	E/ESCWA/27/5(Part III)
الوضع المالي للجنة	٦ (د)	E/ESCWA/27/5(Part IV)
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	٦ (هـ)	E/ESCWA/27/5(Part V)
قضايا الإدارة العليا	٧	E/ESCWA/27/6
تقييم عمل اللجنة	٧ (أ)	E/ESCWA/27/6(Part I)
التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٧ (ب)	E/ESCWA/27/6(Part II)

العنوان	البند	الرمز
مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	٨	E/ESCWA/27/7
النظر في طلب الجمهورية التونسية الانضمام إلى عضوية اللجنة	٩	E/ESCWA/27/8
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين	١٢	E/ESCWA/27/9/Report
تقرير عن مركز الإسكوا للتكنولوجيا		E/ESCWA/27/CRP.1
أثر النزاعات والأزمات السياسية في منطقة الإسكوا		E/ESCWA/27/CRP.2
البُعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة، الترابط بين المناطق ترابط بين الشعوب		E/ESCWA/27/CRP.3
تقرير عن تنفيذ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات		E/ESCWA/27/CRP.4
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/27/INF.1
قائمة الوثائق		E/ESCWA/27/INF.2